العميل الهارب

خبايا محاولة اغتيال القدايفي وانفجار السفارة الاسرائيلية في لندن

يسري فوده

القراءة زاد المعرفة ، والتفكير ..لتسخير المعرفة

علي مولا

للمزيد من الكتب يرجى زيارتنا على هذا المنتدى

montadaali.ahlamontada.com

مع تحياتي : علي مولا

سرّي للغاية

الجزء الأوّل

فضاء الجزيرة

يضم الجزء الأوّل من سلسلة «سري للغاية» سبع حلقات من التحقيقات الجريئة الموثقة والدقيقة التي بثّتها قناة الجزيرة. وتتضاعف قيمة هذه الحلقات كونها تعالج مواضيع متنوعة مثل سقوط طائرة مصر للطيران، وفضيحة تهريب الأسلحة العربية إلى العراق، ومذابح الأسرى العرب في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، والمؤامرات الخفية للماسونية، وانفجار السفارة الإسرائيلية في لندن... الخ.

وتكتسب سلسلة «سري للغاية» أهمية إضافية لأن المؤلف، يسري فوده، عزّز السلسلة بمزيد من الحقائق والأدلة والشهادات التي لم يتطرق إليها البرنامج التليفزيوني لأسباب مهنية مختلفة وذلك بأسلوب أدبي شيّق ومفهوم صحفي مميّز تدرّ أن وقعنا على مثله في الإعلام العربي.

هـذا الكتـاب

«مهما كان رأيي تجاه بعض البرامج التي تقدمها قناة الجزيرة، فإنني أعترف بأن هذا البرنامج عمل فني فريد في غاية الروعة والمصداقية، يستحق الإعجاب والتقدير والشكر».

جلال دويدار، جريدة «الأخبار»

«لقد ملّ المشاهد العربي من القنوات التليفزيونية التي تضحك على عقله، لكن مبادرة الصحافي يسري فوده تعيد إلى المشاهد احترامه لذاته، وتدعو الآخرين إلى اقتفاء دروب العمل الصحافي التليفزيوني الحقيقي».

نبيهة وطّاس، جريدة «الشرق الأوسط»

«اكتسب يسري فوده شعبيته بفضل جرأته على تناول الصعب، ولقد اهتز الضمير المصري والعربي أمام هذه الحقائق التي كشف عنها هذا الصحفي لأول مرة بالأدلة الدامغة».

مصطفى بكري، جريدة «الأسبوع»

«هذا البرنامج، وفق معايير العمل التليفزيوني المتفق عليها، يقف شامخاً في مقدمة الأعمال التليفزيونية العربية، بل إن له أن يحتل مكانة متقدمة بين الأعمال الغربية المشابهة».

د. حسن عبد ربه، جريدة «القدس العربي»

«لقد طعننا يسري فوده في قلوبنا، وأسال من عيوننا دمعاً متحجراً، وأعطانا درساً إعلامياً ليتنا نستوعبه، وإذا أراد عبد الرحمن حافظ أن يشاهد البرنامج فأنا على استعداد لإهدائه نسخة فوراً ليعرف الفارق بين يسري فوده والآخرين».

أحمد كمال الدين، «جريدة الوفد»

«شكراً كثيراً للإعلامي يسري فوده».

أحمد رجب، جريدة «الأخبار»

يسري فوده

العميل الهارب

يسري للغاية
مكتبة بلدية نابلس العامة
23-11-2008
قناة الجزيرة
الرقم المتسلسل
074215

00074215
الدولية للكتاب

العميل الهارب

جميع الحقوق محفوظة © 2003 لقناة الجزيرة.

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادتّه بطريقة الاسترجاع، أو نقله، على أي نحو، أو بأي طريقة، سواء كانت «إلكترونيّة» أو «ميكانيكية» أو بالتصوير، أو التسجيل، أو خلاف ذلك، إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدّماً.

إخراج: الشركة العالمية للكتاب
الغلاف: رينا قرانوح
طبع في لبنان

العميل الهارب، الطبعة الأولى
يسري فوده

الناشر: الشركة العالمية للكتاب
ص.ب. ٣١٧٦ بيروت لبنان
فاكس: ٣٥١٢٢٦ (١-٩٦١)
www.arabook.com
E-mail: info@arabook.com

ISBN 9953-14-034-0

The Fleeing Agent
By Yosri Fouda

All rights reserved © 2003 by Al Jazeera Channel.

نبذة عن المؤلف

درس يسري فوده الإعلام في جامعة القاهرة وقام بتدريسه فيها بعدما عُيّن معيداً في قسم الإذاعة والتليفزيون عام ١٩٨٦، ومنها انتقل إلى الجامعة الأميركية في القاهرة حيث حصل على درجة الماجستير في الصحافة التليفزيونية وقام بتدريس أسسها فيها عام ١٩٩٢. وأثناء ذلك حصل على دبلوم الإنتاج التليفزيوني في معهد التدريب التابع للتليفزيون الهولندي، كما كان أول مصري يشرف على تدريب

08-02-2009

العاملين في التليفزيون المصري في إطار اتفاقية التعاون بين مؤسسة «فريدريش ناومان» الألمانية واتحاد الإذاعة والتليفزيون في مصر. وفي عام ١٩٩٣ حصل على منحة من المجلس الثقافي البريطاني لدراسة الدكتوراه في جامعتي غلاسكو واستراثكلايد في اسكتلندا وكان موضوع الرسالة «الفيلم التسجيلي المقارن».

ثم انضم يسري فوده إلى تليفزيون هيئة الإذاعة البريطانية BBC لدى إنشائه عام ١٩٩٤ واختير كأول مراسل متجول للشؤون الدولية قام أثناءها بتغطية حرب البوسنة ومسألة الشرق الأوسط. كما عمل أيضاً أثناء هذه الفترة التي امتدت حتى عام ١٩٩٦ مذيعاً ومنتجاً في القسم العربي لهيئة الإذاعة البريطانية في برامج الأحداث الجارية مثل «عالم الصباح» و«عالم الظهيرة» و«حصاد اليوم». وانتقل بعد ذلك إلى تليفزيون وكالة أنباء أسوشييتد بريس APTV حيث شارك في إنشاء قسم الشرق الأوسط، ومنذ إنشاء قناة الجزيرة، عام ١٩٩٦ عمل فيها مراسلاً مواكباً لشؤون المملكة المتحدة وغرب

أوروبا. وفي عام ١٩٩٧ شارك في إنشاء مكتب قناة الجزيرة في لندن الذي يشغل فيه الآن منصب نائب المدير التنفيذي.

بدأ منذ فبراير/شباط ١٩٩٨ في إنتاج برنامجه الشهري «سري للغاية» الذي حصلت أولى حلقاته على الجائزة الفضية لمهرجان القاهرة للإنتاج الإذاعي والتليفزيوني للعام نفسه، وحصل مجمل حلقاته على جائزة «الإبداع المتميّز» من الجامعة الأميركية في القاهرة عام ٢٠٠٠.

المحتويات

المقدمة ١١

«غودو» لن يعود ١٧
انفجار السفارة الإسرائيلية ٦٩
اغتيال الأخ العقيد ١٠١

ملحق الصور والمستندات ١٤٣
الفهرس ١٦٩

المقدمة

دق قلبي وانقبض انقباضةً عربية، في لحظة بعينها، أثناء قيامي باستجواب ضابط الاستخبارات البريطاني الهارب العائد، ديفيد شيلر، في حلقة استثنائية أذيعت على الهواء من برنامج «سري للغاية» من لندن ليلة السابع من سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٠ وأنا لا أؤمن كثيراً بأمور الميتافيزيقا. وبعد انتهاء الحلقة دعوت زملائي في فريق العمل إلى مشروب على شرف ديفيد وصديقته، آني ميشون، وانضم إلينا زميلي في مكتب قناة الجزيرة

في لندن، مفتاح السويدان، والصحفي اليهودي من أصل يمني، يوسي أفيشاي، الذي كان قد ساعدني كثيراً على إنجاز تحقيقي في تعذيب الأسرى المصريين.

ثم دق هاتفي فكان ابن عمي يقول لي في صوت منكسر: «البقية في حياتك يا يسري». اسودت لندن في وجهي فجأة وكرهتها وكرهت التليفزيون وكرهت قناة الجزيرة وكرهت أصدقائي. كيف يمكن لمثلي يأتيه خبر أبيه وهو في «منفى اختياري» أن يغالب الدموع لأول مرة في حياته؟ وكيف يمكن لمثلي يحبسه عمله طوال حياته داخل دائرة من «الموضوعية» أن يكون موضوعياً في لحظة كهذه؟ لقد كان شأناً شخصياً زاد من شخصانيته علاقة خاصة جمعتني بهذا الرجل الطيب الذي لم يعش يوماً لنفسه ورضي أن يموت لنفسه بالسرطان دون أن يعلم به إلا طبيبه.

يتملكني إحساس بالعجز يكرس إحساساً بالذنب يكرس إحساساً بالعبثية. كم يمكن أن أدفع مقابل آخر

خمس دقائق من عمر أبي؟ ماذا كنت سأقول له؟ وماذا كان سيقول لي؟.. يقولون لي إنه حين كان يشاهدني على التليفزيون كان يصعد إلى عينيه بريق. وأعلم أنا علم اليقين أنه مات وفي صدره ألف رسالة لي. كم يمكن أن أدفع مقابل أن يتركني الزميلان أحمد منصور وأيمن جاده في تلك الليلة لخمس دقائق أخرى؟ ماذا كان سيقول لي أبي في آخر عشرين دقيقة رآني فيها؟.. عشرون دقيقة هي كل ما استطعت أن أقدمه له في عرس أختي بين حفل افتتاح مكتب «الجزيرة» في القاهرة وموعد الطائرة العائدة إلى لندن ليلة ١٧ أبريل/نيسان عام ٢٠٠٠. كم يمكن أن أدفع مقابل لقطة أخيرة مع أبي؟ أين كنت سأتخذ موضعي منه؟ عن يمينه؟ أو عن شماله؟ أو تحت قدميه؟.. يقولون لي إنه كان يحترم قناة الجزيرة ويحب برامجي ويتجنب الحديث عنها. وأعلم أنا علم اليقين أنه كان يتمنى أن أتركها وأعود لمصر كي أعيش في «سلام».

استأذنُكَ يا ولدي
أن أهبطَ في عينيكَ، ولا أخرج؛

فاعذرني
استأذنُكَ ألاّ أسألَ: «ما هذا؟»
استأذنُكَ يا ولدي
كي لا أصبحَ في وطني
منبوذا
* * *
وتداعبُني – أذكُر –
تنفُثُ في وجهي خيطَ دخان،
وتقول:
«لو تفعلُ يوماً يا ولدي.. لن تبقى ولدي»،
لكنّكَ تهفو،
وتلملمُ كفَّكَ فوق جبيني،
وتمر إلى إطراقة
* * *
أعلمُ أني لستُ وحيدَك،
لكنّكَ أنت وحيدي،
كفُّك وجبيني،
وعيونُك وعيوني،

أملكُ جِلْداً، وعظاماً، وفصيلةَ دم:
هل تكفي؟

يتملكني إحساس بالعجز يكرس إحساساً بالذنب يكرس إحساساً بالعبثية. ابتعدت عنه في شهوره الأخيرة ولم أكن أدري أنه يموت ولم يشأ هو لي أن أدري، والمقابل: «تحقيق مثير يستحق الإعجاب». ويتملكني إحساس غامر بالضآلة أمام لحظات الغضب التي كنت أتخذ منها، بروح من التحدي، وقوداً لحياتي. غضب مني مرةً حين غافلته وحولت أوراقي من القسم العلمي إلى القسم الأدبي في الثانوية العامة لأنه كان يريد لي أن أكون مثله طبيباً. وغضبت منه مرةً لأنه لم يكن يعير تفوقي الدائم في الدراسة أي اهتمام يذكر. وغضب مني مرةً حين رفضت أن ألحق به إلى السعودية التي أفنى بها ٢٣ عاماً من عمره القصير. وغضبت منه مرةً في سن المراهقة لأنه لم يزوجني «بنت الجيران». وغضب مني مرةً لأنني قدمت استقالتي من التدريس في جامعة القاهرة وقررت الرحيل. ثم توقفت عن الغضب منه،

ولكنه غضب مني مرةً أخرى عندما التحقت بقناة الجزيرة.

يومان لا حيلة لابن آدم فيهما: يوم ولد ويوم يموت. نختار عدا ذلك من نعم الله ما نختاره ونعتز باختياراتنا التي تصنع شخصياتنا وتميزنا عن الآخرين، ونكره كرْه العمى ما يُفرض علينا في الطريق. لكنّ ما يثير السخرية أن شيئين آخرين فُرضا علينا فرضاً هما في الوقت نفسه أعز ما نملك في الدنيا من جواهر وأحبها إلى قلوبنا: الأرض التي ولدنا عليها نحن وآباؤنا. فاللهم طهّر أرضي من الفساد واللهم اغفر لأبي وأسكنه فسيح جناتك.

«غودو» لن يعود

كانت الشمس على غير العادة ساطعةً في صيف لندن في ذلك الأسبوع الأخير من شهر أغسطس/آب ١٩٩٧. كان هو قد ودع الخدمة السرية قبل شهور وألقى بنفسه في زحام الحياة المدنية، لكنه لم يكن يعلم أنه سيعود إليها من الباب الخلفي، هذه المرة منشقاً عن جهاز الاستخبارات البريطاني الداخلي MI5. في ذلك المبنى القابض الذي لا يحمل اسماً ولا رقماً عمل المواطن البريطاني «ديفيد شيلر» لأكثر من خمس سنوات ابتداءً

من عام ١٩٩٢ ترأس أثناءها القسم الليبي في واحد من أعرق أجهزة الاستخبارات في العالم، أنشئ عام ١٩٠٩. حين علم من كانوا يوماً رؤساءه بأنه يفكر في إصدار كتاب «مثير» اتصلوا به: كانت هذه أول بطاقة صفراء يحصل عليها ضابط الاستخبارات السابق عاشق كرة القدم. بُعيد ذلك ضاعت في البريد معلومات هامة أراد أن يبعث بها إلى صديق، ثم استوقفه رجال الشعبة الخاصة في مطار «غيرنزي» المحلي وهو في طريقه لحضور حفل عقد قران.

استجمع العميل البريطاني كل ما أوتي من خبرة ودخل في لعبة سينمائية مع من كانوا يوماً زملاءه. يكتب في يومياته كيف كان يشعر بأنه شخصية خارجة من إحدى روايات الجاسوسية السيئة وهو ينتقل متنكراً من سيارة إلى ثانية إلى ثالثة في عملية تمويه مدروسة في طريقه إلى سلسلة من الاجتماعات السرية. في بارات ومطاعم الشارع الشهير في وسط لندن، «هاي ستريت كينسنغتون»، كانت لقاءاته بممثلين عن الصحيفة

البريطانية الشعبية «ذي ميل أون صنداي»، قرر أن يمنحها قصته مع ما تيسر له من الأسرار شرط أن تساعده الصحيفة في الخروج من البلاد قبل أن تنشر كلمة واحدة. تطلب الأمر قدراً كبيراً من الحرفية من جانب «نيكولاس فيلدينغ»، رئيس فريق التحقيقات في الصحيفة، الذي تولى الأمر من بدايته. عندما التقيت به قال لي «نيكولاس» إن أول شيء فعله هو أنه تأكد «بناءً على مصادر مختلفة من شخصية ديفيد ومن صدق دوافعه»، ومن ثم قام بتشكيل فريق سري داخل الصحيفة للتعامل مع الأمر بعيداً عن أعين جهاز الاستخبارات. لم تكتف الصحيفة بوضع مبلغ ٢٠ ألف جنيه إسترليني في جيب «ديفيد» قبل أن تضعه على متن طائرة متوجهة إلى مطار إسخيفول بالقرب من أمستردام، بل ساعدته أيضاً في الحصول على استشارات قانونية من مؤسسة «ليبيرتي» للدفاع عن الحريات المدنية. كان «ديفيد شيلر» يعلم أنه يكسر عمداً ما يسمى «قانون الأسرار الرسمية» الذي وقّع على احترامه لدى التحاقه بجهاز الاستخبارات. يقول لنا «جون وودام»،

المحامي الذي عينته المؤسسة للدفاع عن «ديفيد»، إن هذا القانون من التسلط بحيث «إنه يحرّم على أعضاء الجهاز البوح بأي من أسراره حتى إذا كان الأمر يتعلق بلون السجادة في إحدى غرف الجهاز».

ليس لأن قصة العميل البريطاني مستمرة حتى اليوم وحسب، بل أيضاً لأن من الصعب إغفال توابعها العربية، قررنا التقاط الخيط من الصحيفة البريطانية. منذ ذلك اليوم، الثالث والعشرين من أغسطس/آب ١٩٩٧، غادر «ديفيد شيلر» بلاده هارباً إلى غير رجعة، حتى الآن على الأقل. لأول مرة بعد أربعة أشهر بدأ يلتقط أنفاسه، ولكن فقط لساعات معدودة؛ ففي اليوم التالي – بعدما تأكدت الصحيفة البريطانية من أنه عبر الحدود – بدأت مطابعها تدور. كان كل ما يهم «ديفيد» أن يسمع العالم صوته في خضم ذلك كله. عندما أصدرت الحكومة البريطانية قراراً بمنع الصحيفة من النشر قرر عميل استخباراتها الهارب إنشاء موقع له على شبكة الإنترنت سماه على الطريقة الأميركية

«فضيحة شيلر» Shaylergate. كنت أنا الزائر رقم ٥٧٧٦٨ فيما كان جهاز الاستخبارات البريطاني MI5 في محاولة يائسة لإقناع الشركة المسؤولة عن إنشاء الموقع في كاليفورنيا بأن ذلك لا يتفق والحظر المفروض على العميل السابق، والأميركيون بالطبع لا يأبهون.

وصلت إلى باريس في فبراير/شباط ١٩٩٩ بدعوة ممن أصبح لسانه مطلوباً من جانب جهاز الاستخبارات البريطاني. حدد لي الزمان والمكان وأسلوب اللقاء، لكنه بعد طول انتظار لم يظهر ولم يعتذر. لأسباب أمنية لم تكن لديّ وسيلة للاتصال المباشر بالرجل الهارب. كان هو قد استقر به المقام في فرنسا: في البدء مختاراً والآن مضطراً. في البدء ساعده صديق على الاختفاء في هدوء الريف الفرنسي بالقرب من مدينة بوردو حيث فقد جهاز الاستخبارات البريطاني آثاره، لكنه قبل هذا كان في سباق مع قدميه. تنقل خلال ذلك الأسبوع بين ستة فنادق في هولندا وفرنسا مع صديقته «آني ميشون» وهي أيضاً ضابطة سابقة في جهاز الاستخبارات البريطاني.

بقيت ثلاث ليال على أملي في أن «ديفيد» سيتصل بي في أي لحظة. كان هو معتاداً أن يختطف اتصالاً سريعاً بنا من أحد صناديق الهواتف العامة المنتشرة في شوارع باريس.

فكرتي عن هذا المواطن غير التقليدي الذي ولد في بلد «متحضر» مثل بريطانيا أنه ربما كان أولى به أن يولد في بلد «متثقف» مثل فرنسا. أقداره ألقت به في نهاية المطاف إلى هنا على أية حال؛ فهل تكون هذه حقاً نهاية المطاف للعميل الآبق؟.. يصف نفسه بأنه منذر سيئ الحظ؛ ففي الليلة التي دخلت عند منتصفها سيارة الأميرة ديانا إلى ذلك النفق في باريس مرتطمةً بالعمود رقم ١٣ كان «ديفيد شيلر» مختبئاً في أحد فنادق هذه المدينة. انشغلت مع بقية الصحفيين في تغطية الحدث وانشغل العالم كله بمتابعته. من وجهة النظر الإعلامية ماتت قصة جهاز الاستخبارات البريطاني MI5 مع العقيد الليبي «معمر القذافي» أمام موت أميرة ويلز «ديانا» مع صديقها المصري «عماد الفايد». وفي اليوم نفسه،

الثلاثين من أغسطس/آب ١٩٩٧، استصدر جهاز الاستخبارات البريطاني قراراً من المحكمة العليا يمنع صحيفة «ذي ميل أون صنداي» من نشر اعترافات ضابطه السابق ومن بينها معلومات هامة عن انفجار السفارة الإسرائيلية في لندن عام ١٩٩٤. يعلق «جيفري روبرتسون»، أحد كبار المستشارين القضائيين في بريطانيا، على ذلك بأنه «رقابة فاضحة لم يؤخذ فيها رأي الشعب ولا رأي ممثليه».

مضى عام على «ديفيد» وهو في العراء. لكن حتى العراء لم يدم. ففي أغسطس/آب عام ١٩٩٨، بينما دفع الإحباط ضابط الاستخبارات الهارب إلى التلميح بأن لديه معلومات عن ضلوع جهاز الاستخبارات البريطاني الخارجي MI6 في محاولة لاغتيال العقيد الليبي «معمر القذافي»، وبينما بدأ يفتح فمه بعثت لندن إلى باريس بطلب عاجل لترحيله إلى بريطانيا. هؤلاء الضباط الفرنسيون الذين كانوا قبل ذلك ينسقون معه للقبض على الإرهابيين قبضوا عليه وكبلوه بالأغلال في بهو فندق

«ألايانس» في باريس. انتهى به الحال وراء جدران سجن «لاسونتيه» في باريس مع المجرمين. استغرق الأمر أكثر من ثلاثة أشهر، هو في السجن وقضيته يُبت في أمرها في «قصر العدالة» الفرنسي. في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ١٩٩٨ قالت القاضية الفرنسية إن أساس القضية سياسي: «ديفيد شيلر» بريء، ويحق له البقاء في فرنسا.

كانت أولى كلماته وهو خارج من بوابة السجن حاملاً أغراضه بين يديه: «يا له من يوم عظيم لي وللحريات المدنية، ويا له من يوم حزين ومخجل للحكومة البريطانية وجهاز استخباراتها». عندما عدت من باريس إلى لندن انقطع أملي في لقاء «ديفيد»، حتى الآن على الأقل، لكنه فاجأني باتصال هاتفي ودعوة أخرى إلى لقاء. هذه المرة كنت أشعر حقاً أنه سيفي بوعده. في مقهى «الفن السابع» قال لي أول ما قال إنه خشي من لقائي أول مرة لأن دولة عربية تقمصت شخصية «قناة الجزيرة» وعرضت عليه مبلغ نصف مليون جنيه إسترليني مقابل ما لديه من معلومات. قلت له: ليس لديّ مثل هذا

مكتبة بلدية نابلس العامة
23 -11- 2008
الرقم المتسلسل 074215

المبلغ، كل ما لديّ هو نصف مليون سؤال.... قال: فلنبدأ إذن.

* **ديفيد، شكراً لأنك منحت قناة الجزيرة هذا الحديث الخاص. هلا أعطيتنا أولاً فكرة مختصرة عن شخصك وعن وظيفتك السابقة مع جهاز الاستخبارات البريطاني الداخلي MI5؟**

– لقد كنت دائماً مهتماً بأجهزة الاستخبارات، فعندما كنت طالباً في الجامعة كتبت في إحدى صحف الجامعة مقتطفات من كتاب «صائد الجواسيس» الذي كان محظوراً نشره في بريطانيا. فعلت ذلك لاعتقادي أن أجهزة الاستخبارات لا ينبغي أن تجعل من همها زعزعة استقرار حكومة منتخبة ديمقراطياً. وعندما تخرجت وجدت نفسي مشدوداً نحو جهاز الاستخبارات البريطاني الداخلي MI5 فأخبرتهم بما كنت أقوم به في الجامعة، وبأن لي ميولاً يسارية قوية، وبأنني قد لا أتوافق مع المزاج العام لهم. ولكنهم كانوا في مرحلة من التغيير في أوائل

التسعينات. لقد فوجئت؛ فلم أكن أخطط إطلاقاً للعمل مع جهاز الاستخبارات الداخلي MI5، وما حدث أنني رأيت إعلاناً في إحدى الصحف يقول: «غودو لن يعود». لفت هذا الإعلان نظري لأنني كنت قد درست المسرحية التي تحمل الاسم نفسه. لم أكن أعرف عما يتحدث هذا الإعلان ولكنني أرسلت طلباً على أية حال بدافع الشغف. ذهبت إلى المقابلة الأولى التي أجراها معي مسؤول في وكالة توظيف وخرجت منها وأنا لا أعلم شيئاً بعد عن نوع الوظيفة التي تقدمت لشغلها. وأثناء المقابلة الثانية قالوا لي ستبدأ عملك في وزارة الدفاع، ولكنهم طلبوا مني أن أتوجه إلى مبنى لا يحمل اسماً ولا رقماً في لندن، وهو الأمر الذي أثار شكوكي. وهناك أجروا معي مقابلة ثالثة توقف الحديث فجأة في منتصفها عندما سألني ذلك الرجل: «ماذا تظن أنك تفعل هنا؟». وفي سياق ما تبقى من المقابلة استنتجت أنني كنت في عقر دار جهاز الاستخبارات الداخلي MI5. ثم قال لي: «إذا كنت

تريد الاستمرار فعليك أولاً أن توقع على قانون الأسرار الرسمية». كان الأمر في غاية الغرابة المضحكة؛ إذ إنهم لم يعطوني أي فكرة عن طبيعة الوظيفة، اللهم إلا فكرة بسيطة عن الراتب ونظام الترقية. إنهم يعتقدون أن الأمر من السرية بحيث لا ينبغي عليهم أن يخبروك بواجباتك الوظيفية قبل الالتحاق بالعمل. ولكن ذلك زاد شغفي؛ فقد كان لدي اهتمام مبدئي بجهاز الاستخبارات الداخلي دفعني إلى الاستمرار، رغم أن هذا الشغف لم يخل من إحساس بالقلق والخوف: «لماذا يريدون توظيف شخص مثلي يساري النزعة معارض للقوالب المؤسساتية السائدة؟».

*** متى بدأت تعرف عن خصائص وظيفتك، وواجباتك وسلطاتك؟**

– لم أعرف شيئاً عن ذلك إلا بعدما صرت رسمياً واحداً منهم. بدأت الوظيفة بدورة تدريبية لمدة أسبوعين للتعرف إلى جهاز الاستخبارات الداخلي

وما إلى ذلك. كانوا في غاية البلاغة، استطاعوا أن يعبروا عن وجهات نظرهم بصورة تبعث على الإعجاب، لكنه هذا النوع من الإعجاب الذي يصيبك حين ترى إعلاناً جذاباً يأتيك من منظور واحد. لقد كنت في المرحلة الأولى تحت تأثير أن «كل شيء على ما يرام» رغم وجود ما كان يسمى «التهدم». وعندما التحقت أولاً بقسم مكافحة التهدم لم يكن ثمة أحد في الواقع مقتنعاً بأن «التهدم» كان يشكل خطراً على الدولة البريطانية، بل إن العاملين بهذا القسم جميعاً كانوا يرون ضرورة إغلاقه، لكن القسم استمر في العمل فقط لأن مديراً لهم كان يرى ضرورة بقائه مفتوحاً، وكل ما كان يسعى لحمايته هو امبراطوريته الخاصة على طريقة النوع الكلاسيكي للحيل البيروقراطية.

* **كان هذا عام ١٩٩٢، فمتى إذاً بدأت العمل في القسم الليبي؟ وماذا كانت مسؤولياتك وصلاحياتك؟**

— في عام ١٩٩٤ ترأست المكتب الليبي، وهو ليس في

الواقع بالضخامة التي توحي بها هذه الكلمة؛ فلم يكن يعمل به سوى ثلاثة: أنا وضابط آخر ومساعد إداري كان يشترك معنا هو الآخر في العمل الاستخباري المباشر. وكان دوري أساساً دراسة الأنشطة الليبية خارج المملكة المتحدة. كانت المعلومات توضع أمامي، وكنت أقوم بتخصيص المهام للعملاء لإمدادنا بالنوعية الصحيحة من الاستخبارات. وكان أيضاً من اختصاصي تقويم هذه المعلومات التي تصل إلينا؛ إذ إن هذه المعلومات الميدانية تأتي عادة في صورة خام، وكي يكون لها معنى عليك أن تقومها وتضعها في سياقها الصحيح جغرافياً وتاريخياً وثقافياً وسياسياً. فعلى سبيل المثال لو أخبرك عميل بأن العقيد القذافي سيفجر قنبلة نووية في قلب لندن يكون من المفيد أيضاً أن تكون ملماً بأن العقيد القذافي لا يملك المواد اللازمة لصنع قنبلة نووية، ومن ثم تعلم أن المصداقية لا تتوفر في المعلومة المطروحة. وبعد انتهائي من عملية التقويم تذهب المعلومات إلى وزارة الخارجية داخل

ما يسمى «الصندوق ٥٠٠» وأحياناً يسمونه «تقرير الخدمة السرية»، كما أنني قمت في مرات عديدة بتمثيل جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 في اللجان الاستخبارية التي كانت تعقد اجتماعات دورية وغير دورية في وزارة الخارجية.

* **قبل التحاقك بالعمل السري لا بد أن صورةً ما كانت في مخيلتك عن هذا العالم. ماذا حدث لهذه الصورة بعد التحاقك؟ هل تدعمت؟ هل تغيرت؟ أم ماذا؟**

– كانت فكرتي عن جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 مبنية على ما سمعناه من قصص عن الجهاز أثناء الثمانينات. بعض هذه القصص لم يكن صحيحاً، لكن الحكومة عندما لم تقم بتكذيب ما كان يقال اكتسب هذا مصداقية من نوع ما. لقد قرأت بعض هذه القصص وصدقت ما جاء بها، ماذا تفعل لو كنت مكاني؟... ولهذا عندما التحقت بالعمل كنت أتوقع صورة أكثر سلبية مما رأيت. لم يكن الوضع بهذا السوء، ورغم ذلك وجدت أدلة على صحة

بعض هذه القصص التي كان يتداولها الناس، مثل الاختراق غير الضروري للحريات الشخصية لمن كانوا يحملون أفكاراً يسارية. لقد كان رد فعل جهاز الاستخبارات الداخلي على الحزب الشيوعي مبالغاً فيه إلى أقصى حد؛ فالغالبية العظمى من أعضاء هذا الحزب لم تكن في الواقع تعمل، كما كان يقال، على «هدم» الدولة. كل ما كانوا يفعلونه هو الخروج في مظاهرات تماماً كهؤلاء المنتمين للنقابات العمالية.

* **نعلم أن لجهاز الاستخبارات البريطاني تاريخاً طويلاً؛ فقد تأسس عام ١٩٠٩. هل لك في إعطائنا تقويماً شاملاً لهذا القطاع قبل أن نتناول بعض التفاصيل؟ كيف تقارن جهاز الاستخبارات البريطاني الداخلي MI5 بغيره من أجهزة الاستخبارات العالمية؟**

– دوره مختلف عن دور غيره من تلك الأجهزة؛ فهو في الواقع جهاز داخلي للاستخبارات، وهو ما يجعله أقرب إلى جهاز الاستخبارات الفرنسي DST،

وأشبه قليلاً بمكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي FBI وإن كان لا يتمتع مثله بصلاحيات إلقاء القبض، بل إن هذا من اختصاص الشعبة الخاصة Special Branch وأجهزة الشرطة الأخرى. ويختلف جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 عن جهاز الاستخبارات الخارجي MI6؛ إذ إن من اختصاص هذا الأخير جمع المعلومات من كل أنحاء العالم رغم أنه لا يقوم بتقويمها بنفسه. أما الاختلاف الأكبر بين MI5 ومعظم أجهزة الاستخبارات الأخرى، من وجهة نظري، فهو أن ضباطه وموظفيه لا يتعلمون بصورة منهجية أساليب إدارة العملاء. إن العميل هو العمود الفقري للوصول إلى أي معلومة، وأفضل وسيلة للوصول إلى أي معلومة هي الحديث إلى الناس. ورغم أن لدى MI5 إمكانات فنية متقدمة تسمح لها بسهولة مثلاً أن تتنصت على غرفة في فندق أو في منزل، فإن أداة التنصت هذه تفقد قيمتها تماماً إذا انتقل الشخص الخاضع للمراقبة إلى الغرفة المجاورة. أما لو كان لديك عميل جيد فيمكنك أن تتابعه أينما

ذهب ويمكنك أن تعتمد على العميل في مهام خاصة. صحيح أن هناك مشاكل في تشغيلهم، فالعملاء بشر على أية حال يخطئون ويأتون أحياناً بتصرفات غبية، ولكن المعلومات التي يأتون بها بشكل عام أفضل كثيراً من تلك التي تأتي بها الأدوات الفنية بما في ذلك الإمكانات الفنية الهائلة الموجودة في مقر قيادة الاتصالات العامة GCHQ، إضافة إلى أن العملاء لا يكلفون الكثير من المال؛ فلو كنت مثلاً تدير عميلاً في بلفاست الغربية على سبيل المثال لمراقبة أحد أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي IRA فكل ما تدفعه لهذا الشخص عادة هو عشرة جنيهات إسترلينية في الأسبوع، لأنك لو دفعت له أكثر من ذلك سيكون محل شك من جانب كثير من العاطلين عن العمل في بلفاست الغربية. ولكن لأن جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 تأسس على نمط الخدمة المدنية الوطنية فإن فيه من عوامل البيروقراطية ما يجعله رديئاً للغاية حين يتعلق الأمر بتجنيد العملاء وتشغيلهم.

* **عندما تقول إن جهاز الاستخبارات الخارجي MI6 لا يقوم بتقويم المعلومات التي يجمعها بنفسه، فمن الذي يقوم بذلك؟ وإلى أي مدى يكون عليك كضابط في جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 أن تقوم بالتنسيق مع نظرائك في MI6؟**

لو كانت المعلومات التي بحوزة MI6 تتعلق بالأمور الأمنية، مثل ماذا يحدث داخل النظام الليبي وما هي مراكز القوى داخله، فإن مهمة تقويم هذه المعلومات تقع على عاتق MI5، أما إذا كانت مجرد معلومة سياسية، مثل ماذا يحدث داخل شركة النفط الليبية وهل يمكن أن يستفيد وزراؤنا من ذلك في مفاوضاتهم مع العالم، فإن مهمة تقويم ذلك تقع على عاتق وزارة الخارجية. أما في ما يتعلق بالتنسيق بين MI5 وMI6 فتلك مشكلة كبرى. إن الأقسام والوزارات المختلفة في بريطانيا في غاية السوء حين يتعلق الأمر بالتنسيق فيما بينها، وتزيد المشكلة تعقيداً بين MI5 وMI6؛ فعندما التحقت بالعمل أول مرة فوجئت بأنه لا يوجد نظام لتبادل المعلومات وتنسيق

الاستراتيجيات والتأكد من عدم تداخل الاختصاصات، خاصةً أن هناك مساحة كبيرة يتداخل فيها عمل الجهازين حين يتعلق الأمر بأمن البلاد. تجد نفسك مثلاً في موقف لا تملك فيه أي عميل وعليك أن تتصرف. لا بأس، تلك مسألة صعبة ولكن يمكن بشكل ما التغلب عليها. أما حين يتعلق الأمر بالتخطيط فلم يكن هناك شخص يقوم بذلك. لم يكن هناك شخص يقول لنا نحن الآن عند النقطة (أ) وعلينا اتباع هذه الخطوات كي نصل إلى النقطة (ب). لم يكن ذلك يحدث على الإطلاق، كما لم يكن التنسيق مع مقر قيادة الاتصالات العامة GCHQ إلا في أضيق الحدود، وهو ما جعل GCHQ يقوم بإنتاج كثير من التقارير عديمة الفائدة لأن أحداً لم يكن يعلق عليها ويقومها وفقاً لأهميتها. لقد انهمك كثير من ضباط GCHQ في كتابة أكوام من التقارير ولم يركزوا على الارتفاع بنوعية هذه التقارير. لقد كانت تلك مشكلة استمرت طول الوقت وأحد أسبابها هو الجو السائد في جهاز

الاستخبارات الداخلي MI5؛ فحتى عام ١٩٨٩ كان الهاجس الأول داخل الجهاز الحزب الشيوعي والسوفيات. أساليب العمل نفسها لم تختلف؛ فلديك مقر الحزب الشيوعي تحت المراقبة عاماً وخارجها عاماً آخر، كما هي الحال مع السفارة الإسرائيلية مثلاً. ومع بداية التسعينات حدث التغيير الكبير عندما بدأ جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 ينشغل بأمور أخرى مثل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. حسناً، إن الإرهابيين لا يقون جالسين في مكان واحد، إنهم يتنقلون من البلاد وإليها، وفي مثل هذه الحال يكون عليك أن تمتلك القدرة على الحركة السريعة، ويكون عليك أن تستعين بمن لديهم معرفة جيدة بالحالة ويستطيعون اتخاذ قرار سريع. والمشكلة أن جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 ليس مهيأً لمثل ذلك. إنه مثال للبيروقراطية التي تميل إلى التفكير الطويل قبل اتخاذ قرار. وإذا كان هذا مناسباً في أي قسم آخر من الأقسام الحكومية التي تنشغل برسم السياسات والقوانين، فإنه ليس مناسباً في بيئة

ديناميكية من المفترض أنك تقوم في سياقها بتعقب إرهابيين. هنا تحتاج أشد الحاجة ليس فقط إلى اتخاذ القرار المناسب بل إيضاً إلى اتخاذه في الوقت المناسب، وإلا فلا قيمة للقرار.

* **بما أنك ذكرت ذلك، فمن الذي يحدد أولويات العمل؟ من الذي يقول إن هذا لم يعد يشكل خطراً كبيراً على بريطانيا وأن علينا أن نغير استراتيجيتنا ونركز أكثر على هذا أو ذاك؟**

جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 هو الذي يحدد ما هي الأخطار ويحدد أيضاً كيفية التعامل معها. لا توجد جهة مستقلة تشرف على ذلك، ورغم أن هناك لجنة برلمانية من المفترض أنها تشرف على أنشطة أجهزة الاستخبارات فإن سلطاتها محدودة؛ فلا يستطيع أعضاؤها توجيه الدعوة للشهود أو المطالبة بالكشف عن الوثائق. ولهذا فمن السهل أن تقتنع هذه اللجنة برأي جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 دون أن يضطر هذا إلى الكشف عما لا يريد الكشف عنه في ما يتعلق بقضية ما.

* **ما الذي دفعك إذاً إلى الالتحاق بجهاز الاستخبارات الداخلي MI5 في المقام الأول؟**

– يقول لي الناس: كيف يمكن أن تزاوج بين اهتمامك بالحريات المدنية، من ناحية، وعملك مع جهاز الاستخبارات الداخلي من ناحية أخرى؟ لكنك حين تتعقب الإرهابيين الذين يضعون القنابل في الشوارع لقتل الأبرياء فلن تكون لديك مشكلة أخلاقية على الإطلاق، وأنا لم تكن لديّ مشكلة من هذا المنظور. المشكلة بدأت في الواقع عندما كان ذلك لا يحدث، وعندما بدأت أعلم عن حالات الاختراق غير الضروري للحريات المدنية للناس. الحالة التي أضرب بها المثل هنا هي حالة «فيكتوريا بريتين»، الصحفية في جريدة الغارديان The Guardian التي اتهموها بغسيل الأموال لصالح الليبيين؛ فلو أن جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 أخذ على عاتقه مراجعة السجلات العامة المتاحة حتى لعامة الشعب لكان أدرك أنها كانت تتلقى مالاً من الليبيين للمساعدة في تمويل قضية كانت تنظرها

المحاكم البريطانية ولم يكن لها أي دخل من قريب أو بعيد بالأمن القومي. ولكن، لأنهم لم يفعلوا ذلك، قاموا في رد فعل لحظي بوضع هاتفها تحت الرقابة المباشرة، واستمروا في فعل ذلك إلى حد أن أحداً لم يستطع وضع حد له وبقيت الصحفية البريئة تحت الرقابة لمدة عام كامل في مثال فاضح للاختراق غير الضروري للحريات المدنية للناس.

* **قبل أن ندخل في تفاصيل حالات بعينها أريد أن أسألك أولاً إن كنت أنت قد اخترت طواعية أن تعمل في القسم الليبي أو أن ذلك كان تكليفاً من رؤسائك؟**

– لا، لقد كلفوني. إن هناك دعابة في جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 تقول إنك إذا أردت أن تذهب إلى مكان بعينه فسيبعثون بك إلى أي مكان آخر. لم أكن في الواقع أعلم أي شيء عن ليبيا أو الشؤون العربية قبل التحاقي بالقسم الليبي، ولم يكن لديّ خيار آخر. الشيء الذي كان مشوقاً رغم ذلك هو أن اسم ليبيا كان يتردد كثيراً في الأخبار خلال

الثمانينات، إضافةً إلى قضية لوكيربي وحقيقة أنني سأكون مسؤولاً عن متابعتها. لقد كان ذلك مشوقاً للغاية.

* **التحقت إذاً بالمكتب الليبي في MI5 راضياً أو مرغماً، فماذا كان أول شيء وقع بين يديك في أيامك الأولى؟**

– كنا ننظر في أمر القائم بالأعمال، خليفة بازاليا، الذي كان ضابطاً في جهاز الاستخبارات الليبي، وكان من المفترض أن يقوم جهاز الاستخبارات البريطاني الخارجي MI6 بتجنيده؛ إذ إنه لم يُسمح له بدخول بريطانيا أصلاً إلا على هذا الأساس، ففي الظروف العادية كنا سنرفض منحه تأشيرة. كان بازاليا متورطاً قبل قدومه في أمور استخبارية مختلفة من بينها التعامل مع ميليشيات أفريقية، وكان هذا كافياً لرفض منحه تأشيرة دخول إلى بلادنا. غير أن جهاز الاستخبارات الخارجي MI6 تحدث معه قبل قدومه ثم قال للحكومة (البريطانية) إن من مصلحتنا أن نمنح هذا الرجل تأشيرة دخول لأنه قد ينفعنا في

الحصول على معلومات عن النظام الليبي ومسألة لوكيربي، وعلى هذا الأساس سُمح له بالدخول. احتل ذلك إذاً مساحةً كبيرة من اهتمامنا في بداية عملي بالمكتب الليبي، ولكن كانت هناك أيضاً حالة الصحفية فيكتوريا بريتين التي أشرت إليها سابقاً، كما كان هناك كثير من ضباط الاستخبارات الليبية في بريطانيا إما أفلتوا من بين أيدينا أو أن المعلومات بشأنهم لم تكن في ذلك الوقت متوفرة في أيدي جهاز الاستخبارات الداخلي MI5. لقد كانت فترة مشوقة من حياتي؛ إذ إنني التحقت بالمكتب الليبي عام ١٩٩٤، وكان العام السابق ١٩٩٣ قد شهد محاولة انقلاب فاشلة في ليبيا جعلت العقيد القذافي يعيش على أعصابه تحسباً من نفوذ المنشقين. وفي الواقع لقد خططت للانقلاب مجموعة من ضباط الجيش الساخطين. أما المعارضة الليبية فقد انتشرت في أوروبا، وخاصة في بريطانيا، تعلن مسؤوليتها عن محاولة الانقلاب أو أن لها على الأقل يداً فيها. في الواقع لم يكن لها يد فيها. ولكن العقيد القذافي

أرسل رجال استخباراته للحصول على معلومات عن خصوم النظام، وهذا ما كانوا يفعلونه في بريطانيا.

* **أنا أحترم حقيقة أن موقفك ربما لا يسمح لك بالحديث عن بعض التفاصيل الحساسة داخل جهاز الاستخبارات الداخلي MI5، ولكن هل لك أن ترسم لنا صورة للتنظيم الداخلي رأسيا وأفقياً، وهل هناك مثلاً قسم خاص بكل دولة عربية على حدة؟**

- ينقسم جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 إلى سلسلة من الأفرع Branches، عددها تحديداً ستة، منها فرعان إداريان وأربعة أفرع كل منها يختص بمواجهة خطر بعينه من الأخطار المحددة. ومن بين هذه الأفرع الأربعة فرع اسمه «G Branch» مهمته مواجهة الإرهاب الدولي. ثم ينقسم كل فرع إلى أقسام Sections، وبالتالي تجد تحت هذا الفرع الذي يتعامل مع الإرهاب الدولي قسماً اسمه «G9» ينظر في الأمور المتعلقة بدول الشرق الأوسط.

ويتوقف الأمر على البلد الذي تتحدث عنه، فمثلاً إيران شكلت تقليدياً خطراً كبيراً على المملكة المتحدة كالخطر الذي كانت تشكله ليبيا قبل عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، ولهذا هناك قسم Section كبير ينظر في الأخطار التي يشكلها النظام الإيراني، وكذلك المنشقون الإيرانيون الذين يؤمنون بالعنف، على عكس المعارضة الليبية التي عادة تستخدم الصحافة والسبل الديمقراطية لمحاولة إقناع الغرب بضرورة عزل العقيد القذافي. نعم يتوقف الأمر على مدى الخطر الذي يشكله بلد ما في فترة ما، غير أن هناك قسماً Section كبيراً لإيران وثلاثة مكاتب Desks لليبيا ومثلها للعراق، إضافة إلى بعض الاهتمام بدول مثل سوريا والأردن، وغير ذلك لا يوجد الكثير على الإطلاق.

* **وماذا عن مصر، الخليج، السودان...؟**

- لا يوجد الكثير على الإطلاق في الواقع. اللهم إلا أن جدلاً نشأ بشأن (المنشق) السعودي الدكتور

محمد المسعري، إذ كان السعوديون يمارسون ضغوطاً على جهاز الاستخبارات الداخلي البريطاني MI5 لمراقبته عن قرب بحجة أنه كان متورطاً في أعمال إرهابية. وفي الواقع لم يكن. بل إن كل ما كان يفعله هو شن حملة باستخدام أساليب ديمقراطية صافية في بريطانيا. ولكن السعوديين مارسوا مزيداً من الضغوط حتى اضطر جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 إلى وضع هاتفه تحت الرقابة المباشرة لفترة من الزمن لم يجد بعدها أي شيء ضده على الإطلاق، ومن ثم رُفعت الرقابة.

* **ديفيد، سنأتي بعد قليل للوقوف على حالات بعينها وقضايا تهم الدول العربية وجهاز الاستخبارات البريطاني معاً، ولكن.....**

- ..... الشيء الآخر بالطبع هو ما يعتبرونه تصاعداً لخطر المتطرفين الإسلاميين، فكما تعلم هناك أناس في بريطانيا لهم علاقات خارجية وما إلى ذلك. وبشكل عام ليس لدى بريطانيا مشكلة إسلامية

كبرى؛ إذ إن المسلمين في بريطانيا عموماً لا يلجأون إلى العنف. إن الأمر ليس كهذا الذي في فرنسا مثلاً حيث تجد بعض الجزائريين يؤمنون بالعمل المسلح وما إليه.

* **كم عاماً بقيت مع جهاز الاستخبارات الداخلي MI5؟**

- خمسة أعوام ونصف العام.

* **فما الذي دفعك إذاً إلى الإحساس بأنك نلت ما يكفيك وأنك لا تستطيع تحمل أكثر من ذلك، وأنك فوق هذا قررت أن تخرج إلى الناس وتحكي لهم ما يحدث داخل الجهاز؟**

- بعد عامي الأول تقريباً من العمل بدأت أرى واقعياً كيف كانت الأمور تدار داخل MI5، وأجدني هنا مضطراً إلى الاعتراف بأنني أصبت بصدمة من جراء ما لمسته من غطرسة وعجز عن التأقلم مع متطلبات الواقع واحتياجات المستقبل. يقولون إننا عملنا دائماً بهذا الأسلوب وسنستمر بهذا الأسلوب

ونحن أدرى بذلك. ولكن حين تغيرت مصادر الأخطار وحين كان علينا ملاحقة الإرهابيين فإن الأسلوب القديم أثبت فشله، وقد رأيت بنفسي عدداً من الحالات، على سبيل المثال وقعت انفجارات في لندن، غالباً كان وراءها الأيرلنديون، كان باستطاعة جهاز الاستخبارات الداخلي في الواقع أن يمنع وقوعها، ولكنها وقعت لأنهم لم يتحركوا بسرعة. إن الناس تخطئ، فالخطأ يحدث، ولكنهم ليسوا من نوع الناس الذين يقولون: «حسناً، دعونا نحاول أن نحل هذه المشكلة، دعونا نتأكد من عدم تكرار ذلك». بل إن لسان حالهم دائماً يقول: «دعونا نضع ذلك جانباً، دعونا نأمل أن تتبخر المشكلة»، وذلك لأن البيروقراطيين تقليدياً لا يهمهم حل المشاكل من جذورها. إنهم يعارضون أي تغيير ببساطة لأن لديهم حجة حاضرة على لسانهم، فإذا وقع خطأ ما باستطاعتهم أن يلقوا باللوم على سابقيهم ولسان حالهم يقول: «لقد ورثت هذه الوظيفة.. لقد كانت على هذه

الحال حين تسلمتها.. إنها ليست غلطتي.. إنها غلطته هو»، بل إن ذلك هو ما يحدث عادة بين الأجهزة المختلفة أيضاً، فحين يقع خطأ ما يلوم بعضهم البعض الآخر.

كانت هذه إذاً البداية، ولكن مع مرور الوقت رأيت أشياء أخرى وصلت بالسيل إلى الزبى؛ فلديك مثلاً انفجار السفارة الإسرائيلية عندما وصلت إلى إحداهن معلومات تحذيرية مسبقة، ورغم ذلك وقع الانفجار فقامت بإخفاء التقرير في خزانة إحدى زميلاتها. وبعد ذلك بفترة وجيزة جاء التحقيق في مسألة فيكتوريا بريتين الذي لم يكن ينبغي له أن يحدث، وفي أعقاب انتهاء ذلك جاءت مؤامرة اغتيال العقيد القذافي التي دبرها جهاز الاستخبارات الخارجي MI6 فملأني إحساس بأنني لا أريد أن أكون جزءاً من ذلك بعد الآن؛ فأنا لم ألتحق بجهاز الاستخبارات كي أراهم يخرجون مستخدمين أموال دافع الضرائب في محاولة لاغتيال رئيس دول أجنبية وعلى هامش المحاولة يقتلون

مدنيين أبرياء. لم يكن مثل هذا هو ما جعلني ألتحق بالعمل الاستخباري. لقد التحقت كي أحاول الإمساك بالإرهابيين.

* **لا أريد أن أترك مناقشة الأمور الداخلية في MI5 قبل التعرف إلى بعض التفاصيل الأخرى. نعلم الآن أن الميزانية السنوية لهذا الجهاز هي ١٥٠ مليون جنيه إسترليني، أليس كذلك؟**

– بلى، ١٥٠ مليون جنيه إسترليني سنوياً.

* **من الذي يقوم بتوزيع هذه الميزانية على العمليات المختلفة؟ وعلى أي أساس يتم ذلك؟**

– إن التخطيط لذلك في منتهى السوء؛ فهناك حالات داخل جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 تجد فيها تحديداً لميزانية ضخمة لقسم بأكمله لمجرد أن على رأسه مديراً يرى أنه من الأهمية بحيث ينبغي أن يكون لديه عدد أكبر من الموظفين. فقط لهذا السبب. إن الإدارة من السوء بحيث إنها لا تعلم،

ولا تهتم في الواقع بمعرفة كم رجلاً ينبغي أن يتوفر على مهمة بعينها. والحقيقة أنك إذا كنت لطيفاً مع بعض الناس، أقصد ناساً بأعينهم، فستحصل على ما تريد من موارد ومخصصات. ومن أوضح الأمثلة على ذلك وجود القسم الكردي؛ فالأكراد في الواقع لا يمثلون خطراً يذكر على بريطانيا، ورغم ذلك، لسبب ما، كان فيه من الضباط والموظفين أكثر بكثير مما كان في القسم الليبي مثلاً. وكل ما كنت أحاول أن أفعله هو النظر إلى الأمور بشكل عقلاني: «هذا ما ينبغي أن نخصص مواردنا من أجله.. دعونا نفعل ذلك.. دعونا لا نضيع مواردنا». إن كثيراً من الموارد كان أيضاً يضيع في أمور إدارية بسيطة؛ فمثلاً كنت حتى قبل رحيلي أكتب تقاريري بخط اليد على قطعة من الورق تأخذها سكرتيرة كي تطبعها، في حين أنني أعرف جيداً كيف أطبع بنفسي. لا، لا أعتقد أنهم يعرفون على الإطلاق كيف ينبغي عليهم أن يخصصوا مواردهم.

* **لمن يرفع المدير العام لجهاز الاستخبارات الداخلي MI5 تقاريره؟ من يستطيع مساءلته في النهاية؟**

- وزير الداخلية. غير أن شكل المساءلة في غاية التساهل؛ فكل ما يفعله المدير العام هو أنه يكتب تقريراً سنوياً غالباً ما يأتي على هذا النحو: «جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 يعتقد أن هذه هي الأخطار... وهذه هي الطريقة التي واجهنا بها هذه الأخطار... وقد قمنا بذلك على أكمل وجه». ليس الأمر كأن شخصاً محايداً موضوعياً يقول إن MI5 أخطأت في تقدير مدى أهمية هذا الخطر أو غيره، أو أنها لم تقم بهذا أو ذاك بالصورة المناسبة، وذلك ببساطة لأن أحداً لا يعلم بما يدور. إنه ليس تقويماً موضوعياً على الإطلاق. وأعتقد أن العلاقة الآن بين وزير الداخلية والمدير العام لجهاز الاستخبارات الداخلي MI5 أقوى مما كانت عليه من قبل، فانظر إذاً: سياسي مع مدير جهاز استخبارات، كيف تتوقع أن يكون التقويم موضوعياً؟ ولو كان لك أن تتحدث إلى وزراء

الداخلية من السبعينات حتى الآن – وأنا أعرف ذلك لأنني رأيت الملفات – فستكتشف أنهم لا يعرفون شيئاً عما كان يدور في جهاز الاستخبارات.

* **لقد كنت تعلم قبل التحاقك بجهاز الاستخبارات الداخلي MI5 أن عملك بطبيعة الحال سينضوي على كثير من الأسرار بعضها في غاية الحساسية، وإنك وقّعت على قانون الأسرار الرسمية ملتزماً بكتمان هذه الأسرار سواء أثناء عملك أو بعد خروجك من العمل لأي سبب من الأسباب، وكنت تعلم قبل جلوسك معي الآن أنك تخاطر بالكثير. لابد إذاً أن ثمة قوة كبرى خفية دفعتك إلى ذلك، فما عسى ذلك يكون؟**

لقد حاول بعض أصدقائي في جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 وفي وسائل الإعلام أن يصموني بأنني خائن، وأنا في الواقع لست خائناً، بل إنني وطني بريطاني. كنت دائماً مهتماً بالحقوق المدنية وبحقيقة أن بريطانيا كانت البلد الذي اخترع فكرة الحقوق

المدنية وكانت، لردح من الزمن، مثالاً تحتذيه بقية دول العالم. لكن من أسباب إحساسي بالخزي والعار الآن كمواطن بريطاني أن بريطانيا تضطر اليوم إلى المثول أمام المحكمة بخصوص قضايا تتعلق بالمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان أكثر من بقية دول أوروبا الغربية، وذلك لأننا لم نهتم بضرورة تضمين هذه الحقوق في دستورنا. لقد كنت أتوقع، عندما قررت الكشف عما في صدري، أنني سأحصل على تأييد حكومة حزب العمال؛ فعلى أية حال كان هو طوني بلير (رئيس الوزراء) نفسه وكان هو جاك سترو (وزير الداخلية) نفسه وكان هو المدعي العام نفسه الذين صوتوا جميعاً ضد إزالة الفقرة الخاصة بالصالح العام من قانون الأسرار الرسمية عندما تم تغييره عام ١٩٨٩، ولكن يبدو أن وصولهم اليوم إلى السلطة جعلهم يغيرون آراءهم. وبالمثل، عندما تم اعتقالي حين علموا أنني على وشك الكشف عن مؤامرة اغتيال العقيد القذافي، كنت أعتقد أن روبين كوك (وزير الخارجية) حين

يعلم بشأن هذه المؤامرة التي لم يستشره أحد قبل البدء في تنفيذها، كنت أعتقد أن أي أحد في هذا البلد سيلتفت ويقول: «انظروا، إن علينا أن نفعل شيئاً إزاء ذلك»، ولكنهم لم يفعلوا، وهو ما يدفعني إلى أن أقول لهؤلاء في حكومة حزب العمال: «اتقوا الله في ضمائركم».

* **لقد كشفت عن بعض الأسرار الحساسة، ويفضل المسؤولون بالطبع أن يصفوا ما قلته بأنه مزاعم لا أساس لها، فهل لك أن تتوسع معنا الآن في تفاصيل بعض هذه الأسرار؟.. حدثنا أولاً عن مدى حقيقة وضع بعض كبار المسؤولين البريطانيين تحت الرقابة المباشرة لجهاز الاستخبارات الداخلي MI5 دون علمهم.**

- أكثر هذه الحالات إثارة للجدل هي وضع هاتف بيتر ماندلسون (وزير التجارة والصناعة السابق) تحت الرقابة في أواخر السبعينات. فمن إحدى الزوايا كان هناك سبب وجيه لذلك، ومن زاوية أخرى لم يكن هناك مبرر على الإطلاق، خاصةً عندما

استمرت المراقبة ولم يستطع أحد وضع حد لها. والحقيقة أن بيتر ماندلسون كان عضواً في الحزب الشيوعي، وهو نفسه يعترف بذلك الآن، وفي ذلك الوقت كان جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 يعتبر أن أعضاء الحزب الشيوعي يعملون على هدم المجتمع البريطاني من الداخل. ورغم أن هذا الخطر كان مبالغاً فيه فقد كان هناك سبب وجيه لوضع هاتف ماندلسون تحت الرقابة، خاصةً أنه قام بزيارة إلى كوبا للمشاركة في المهرجان الديمقراطي العالمي للشباب. لكن ما حدث أنه أثار الشكوك عندما غادر المهرجان فجأة بعدما قال له أحدهم إن جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 قد اخترق الحزب الشيوعي وأن من مصلحته ألا يجعل تعاطفه مع الحزب علنياً. لقد رأيت الملفات بنفسي، ولكنني بالطبع لا أستطيع الآن إخراجها للناس، وأنا أعلم أن بيتر ماندلسون نفسه طلب رؤية الملف الخاص به ولكن المدير العام لجهاز الاستخبارات الداخلي، ستيفن لاندر، قال له: «لا، لا يمكنك ذلك». أما

الملف الخاص بوزير الداخلية الحالي، جاك سترو...

* **ديفيد، قبل أن تكمل، هل رأيت هذا الملف الخاص بعينيك؟**

– نعم رأيته بعيني، وهو واحد من أسوأ الأمثلة، إذ إنهم فتحوا ملفاً عن جاك سترو لمجرد أنه كان رئيساً لاتحاد الطلاب في جامعة ليدز ثم رئيساً للاتحادات الوطنية للطلاب. كل ما كان يفعله هو تنظيم حملات سياسية ديمقراطية شرعية، ورغم ذلك انتهى به الحال بين ملفات جهاز الاستخبارات كمتعاطف مع الشيوعيين. وما أجده غريباً أنه لا يخطر على بال جاك سترو اليوم فكرة من مثل: «انتظر لحظة، إنني لم أحاول هدم المجتمع البريطاني من الداخل ورغم ذلك كان لي ملف في جهاز الاستخبارات، فكم مرة حدث ذلك لآخرين؟». ولديك أيضاً حالة هاريت هرمان، وزيرة الشؤون الاجتماعية سابقاً، وهي حالة موثقة تقدم دليلاً آخر على الانتهاك غير الضروري للحريات المدنية للناس؛ إذ إن أعضاء المجلس القومي للحريات المدنية كانوا جميعاً في

أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات مسجلين «خطر» من وجهة نظر جهاز الاستخبارات الداخلي MI5.

* **من الذي يعتمد قراراً يضع هاتف شخص ما تحت المراقبة المباشرة؟ هل يمكنك أن تعطينا مثالاً نمطياً لتسلسل عملية اتخاذ القرار في مثل هذه الحالة؟**

– نقطة الارتكاز في عمل جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 هو ضابط المكتب Desk Officer. فهو الشخص الذي يشرف على الحالة ويتابعها ولديه موارده الخاصة لتنفيذ ذلك. وعادة حين يبدأ التحقيق يُتخذ قرار وضع هاتف شخص ما تحت الرقابة دون دراسة مسبقة، كما أن المعلومات التي تحصل عليها نتيجة هذه الرقابة لا تمثل عادةً أهمية كبرى نظراً لأن معظم الناس في مثل هذا الوضع لا يتحدثون عبر الهاتف عن أنهم سيلتقون مثلاً الساعة الثانية ظهراً في هذا المكان أو ذاك لوضع قنبلة في ميدان الطرف الأغر. وما يحدث نظرياً أن ضابط

المكتب يرفع تقريراً عن الحالة إلى رئيسه فيقوم هذا واقعياً باتخاذ قرار بوضع الهاتف تحت الرقابة. وما أود التركيز عليه أن ضباط المكاتب عادة يكونون أكثر حرصاً؛ إذ إن لديهم بالفعل كماً كبيراً من العمل، ولو قرروا وضع كل حالة في أيديهم تحت الرقابة فلن يجدوا وقتاً لمتابعتها، بينما تبدأ المشكلة لدى الإدارات الأعلى التي نشأت في مرحلة مختلفة من تطور جهاز الاستخبارات الداخلي MI5. وأوضح مثال على ذلك حالة الصحفية فيكتوريا بريتين التي بدأت أتعرف إلى تفاصيلها بعد أن كانت قد بدأت بالفعل، ولو أتيح لي دور فيها منذ البداية لكنت وجدت فرصة أكبر للاعتراض، إذ إن القانون الخاص بفرض الرقابة على وسائل الاتصال في بريطانيا يلزم جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 نظرياً بضرورة استنفاد كافة السبل الأخرى قبل اتخاذ قرار بفرض الرقابة، ولكن ذلك لا يحدث على أرض الواقع؛ فكما ذكرت سابقاً، لو كانوا تحملوا مشقة مراجعة أي سجل مدني

مفتوح لعامة الشعب لكانوا أدركوا أن الحالة لا قيمة لها من الناحية الاستخبارية ولكان التحقيق سقط على الفور. ولكن بالطبع يتخذون دائماً الطريق السهلة وهي استصدار «إذن» بفرض الرقابة.

* **ولكن من تحديداً الذي يقوم رسمياً بإصدار هذا الإذن؟**

– حسناً، عندما يصل الأمر إلى قمة الجهاز يقوم أحد أقسام الجهاز بإرسال خطاب إلى وزارة الداخلية التي تقوم عندئذ بالنظر في أمر الحالة ثم يضعونها أمام وزير الداخلية الذي يقوم هو بنفسه بتوقيع الإذن بفرض الرقابة. وبمجرد التوقيع يقوم جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 بإرسال نسخة من الإذن إلى شركة الاتصالات البريطانية BT، أو إلى شركة الهاتف المحمول إذا كان ذلك ينطبق على الحالة، طالباً اتخاذ كافة الترتيبات الفنية للقيام بالمهمة. ومن الواضح أن من السهل إساءة استغلال هذا النظام؛ ففي استطاعة البعض انتقاء معلومات

بعينها وتضخيمها كي تبدو الحالة أخطر مما هي عليه في الواقع. لقد كان هناك مثال عظيم في أوائل التسعينات في قسم مكافحة الهدم Counter Subversion Section عندما اعترفت ضابطة المكتب نفسها، وكانت وقتها تقوم بدراسة الاتجاه المتشدد، بأنه لم تعد هناك قضية بين حزب العمال والجماعات التي تسعى إلى «هدم» المجتمع البريطاني من الداخل، ولم يعد هناك سبب يدعونا إلى الاعتقاد بأنهم يسعون إلى تقويض الدولة أو الديمقراطية البرلمانية، وقد اتفق معها آخرون حول هذا الرأي، ولكن رئيس القسم التفت إليها وقال: «لا، إن عليك أن تجدي حالة.. عليك في الواقع أن تختاري بعض المعلومات وعليك أن تضخميها كي تبدو مهمة». وبالفعل تم إرسال ذلك إلى وزير الداخلية الذي قام بالتوقيع – ببساطة لأنه لم يكن على علم قبل أن يقوم بالتوقيع بأن شخصاً ما كان يشكو ويؤكد من واقع عمله أنه لا توجد قضية تستحق التوقيع.

* **لو تناولنا حالة نمطية، كيف تتم عملية المراقبة نفسها، هل تقومون بتسجيل جميع المكالمات؟ وهل يكون «الإذن» بالرقابة مفتوح الأجل أم محدداً بفترة زمنية بعينها؟ احك لنا مثلاً كيف تمت مراقبة وزير الداخلية الحالي السيد جاك سترو.**

– لست أدري تماماً بالنسبة للسيد جاك سترو؛ فلم أكن موجوداً أيامها وإنما اطلعت على بعض الملفات. ولكن ما يحدث عادةً بالنسبة لإذن الرقابة أنه يُراجع بعد شهرين من بدء المراقبة، فإذا تقرر استمرار المراقبة يُراجع الإذن بعد ذلك كل ستة أشهر، ولا يوجد شيء اسمه إذن «مفتوح الأجل» في الرقابة. ورغم ذلك فإن قطاعاً عريضاً من المشكلة في جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 يكمن في أنه بمجرد الحصول على الإذن بالرقابة يكون تجديد الإذن بعد ذلك من أسهل ما يكون؛ فكل ما يحتاج الضابط إلى قوله عندئذ: «لم يحدث شيء بعد، وإن كانت الحالة ضد ذلك الشخص مازالت قوية»، وبناءً على ذلك يقوم وزير الداخلية بتوقيع التجديد. ويكمن قطاع آخر من المشكلة في حقيقة أن وزير الداخلية سيراجع نفسه

مرتين قبل التفكير في الامتناع عن التوقيع، وذلك ببساطة لأنه يعرف أنه إذا وقع خطأ ما ستعود الكرة كي تصطدم بوجهه هو شخصياً وسيقول له المسؤولون في MI5: «ألم نقل لك؟». أما بالنسبة لتطور عملية المراقبة ذاتها فبالطبع يختلف الأمر من حالة إلى أخرى، ولكن ما يحدث عادةً أن عملية المراقبة الهاتفية تكون مفتوحة طوال الوقت ليل نهار. غير أنني أعود وأقول إن نوعية المعلومات التي يمكن الحصول عليها عن طريق المراقبة الهاتفية محدودة وينبغي البحث عن بدائل أخرى مثل الرقابة الذاتية المباشرة، لكن هذا لا يحدث في جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 بالطريقة التي نراها عادةً في الأفلام السينمائية عندما يتتبع شخص شخصاً آخر في الشارع. ما يحدث في الواقع أنك تستخدم فريقاً كاملاً من المخبرين موزعين على أماكن مختلفة. ويزيد الأمر تعقيداً بطبيعة الحال إذا كان الشخص الذي تراقبه مدرباً على أساليب الإفلات من الرقابة الذاتية، وأنا أعلم من واقع عملي عن حالات من

الجيش الجمهوري الأيرلندي IRA كان من الصعب جداً اقتفاء أثرهم. ما يحدث عادةً أنك تقوم بتوزيع عدد من السيارات على عدد من الشوارع، وتكون هذه السيارات على اتصال مباشر ببعضها البعض من ناحية وبالقيادة العامة من ناحية أخرى، وعن طريق ذلك يمكن وضع سيارة ما تحت الرقابة، وحتى إذا لم يستطع فريق المراقبة رؤية السيارة بشكل مباشر يمكنهم استخدام بعض الأدوات التقنية التي تمكنهم من السيطرة الدائمة على الهدف. وأيضاً من البدائل الأخرى القيام بتفتيش سري لمنزل الهدف أو الفندق أو ما إلى ذلك، كما يمكن زرع أدوات تقنية للتنصت. ولكن هذه الأمور كلها تكلف أموالاً باهظة، وما يزيد التكلفة في الواقع هو غياب التخطيط المنطقي داخل جهاز الاستخبارات الداخلي MI5.

* **بما أنك ذكرت ذلك، كم يكلف وضع شخص ما تحت الرقابة المباشرة؟**

– مجرد اقتفاء أثر شخص ما يكلف جهاز الاستخبارات

الداخلي MI5 حوالى عشرة آلاف جنيه إسترليني في اليوم الواحد. وهو كما ترى مبلغ طائل.

* **لمجرد يوم واحد؟**

– نعم، لمجرد يوم واحد. إن الرقابة المباشرة مكلفة للغاية، ولهذا أنت تحتاج إلى عملاء مهرة؛ فالعميل الماهر يختصر عليك الجهد والوقت والمال حين ينتقي من الأشخاص والأحداث والأماكن ما يستحق المراقبة دون غيره بعكس ما يحدث عادةً حين يقرر بعضهم فجأة أن يضع شخصاً ما تحت الرقابة المباشرة لمدة أسبوعين مثلاً. وفي خلال ١٤ يوماً يكون الجهاز قد أنفق مئات الآلاف من الجنيهات دون نتيجة، وربما بعد انتهاء فترة المراقبة بثلاثة أيام مثلاً يتوجه هذا الشخص الذي كان تحت المراقبة ويضع قنبلة في مكان ما. أما المراقبة الهاتفية فليست بأقل تكلفة؛ إذ إنها تبلغ في الشهور الثلاثة الأولى حوالى مئتي ألف جنيه إسترليني لمجرد مراقبة خط هاتفي واحد، فيما لا يكلفك استخدام عميل

إلا الفتات، ورغم ذلك يلجأ البعض إلى هذه الطرق المكلفة لأنها ببساطة سهلة ومتاحة، وأحياناً لأنها أكثر إثارة.

* **بأي منطق برر المدير العام لجهاز الاستخبارات الداخلي MI5 أمام وزير الداخلية مسألة وضع هاتف هذا الأخير تحت الرقابة عندما علم بذلك من واقع ما كشفته أنت؟**

- لا أدري تماماً، لكن ما أعرفه أنه عقد اجتماعاً في فرنسا مع رئيس الوزراء البريطاني، طوني بلير، لمناقشة ما قلته، وأنه أرسل رجاله ورجال وزارة الداخلية في كل مكان لشرح الموقف من وجهة نظرهم دون تسجيل كلمة واحدة. وما لم يحدث في حالتي هو تعليق رسمي مسجل؛ فباستثناء موضوعين، موضوع انفجار السفارة الإسرائيلية وموضوع مؤامرة اغتيال العقيد القذافي، لم يصدر رد فعل رسمي عن الحكومة على أي شيء آخر مما قلته.

* **أيضاً من كبار الساسة الذين خضعوا لرقابة جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 كان رئيس الوزراء الأسبق إدوارد هيث. لماذا هو بالذات؟**

- كانت لدى إدوارد هيث ميول اشتراكية، وكان معروفاً في أوساط الاستخبارات بأن له اتصالات مكثفة بدول أوروبا الشرقية؛ فقد شوهد أكثر من مرة يتردد على سفاراتها في لندن. ولهذا تدعمت الشكوك لدى المسؤولين في جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 وفتحوا له ملفاً لم يكشف عنه أحد قبلي.

* **إلى أي مستوى من القذارة يمكن أن تنحدر أجهزة الاستخبارات البريطانية؟**

- إلى أي مستوى تراه ضرورياً، ليس فقط جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 بل أيضاً على نطاق أوسع جهاز الاستخبارات الخارجي MI6؛ إذ إن قانون العمل الاستخباري المعتمد عام ١٩٩٤ يمنح العاملين في جهاز MI6 حصانة ضد المساءلة بشأن

الجرائم التي يرتكبونها في الخارج، وبشرط حصولهم على إذن مسبق من وزير الداخلية أو وزير الخارجية يمكن في الواقع أن يرتكبوا جريمة قتل دون محاكمة أو محاسبة، فيما تتظاهر الحكومة البريطانية بأن شيئاً لم يكن. إن لديهم باختصار سلطة بلا حدود ورخصة لقتل من يريدون متى يشاءون. وبينما يضطر جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 إلى الحصول على إذن مسبق من وزير الداخلية لفرض الرقابة الهاتفية، فإن باستطاعته فرض الرقابة الذاتية على أي مواطن دون الحاجة إلى هذا الإذن، بل يستطيع أيضاً انتهاك حرمة البيوت لغرض التفتيش في أي وقت شاء دون إذن مسبق.

* **هل دار في ذهنك في لحظةٍ ما احتمال أنهم قد يحاولون ممارسة أي من هذه السلطات ضدك؟**

– لقد انتهكوا حرمة بيتي في غيابي بالفعل وقلبوه رأساً على عقب. نعم يدور بذهني طول الوقت؛ فأنا أعيش في هذا المنفى مع الشكوك والهواجس،

أمشي في الشوارع ورأسي يلتفت يميناً ويساراً، وكلما دق الهاتف يتملكني إحساس بالخوف والرجاء.

* **بشكل عام، قبل أن نترك الشؤون الداخلية، ربما تستطيع الآن وأنت في المنفى أن ترى صورة أعرض أكثر وضوحاً لجهاز الاستخبارت البريطاني، فما عساها تكون؟ وإلى أي مدى تتفاءل بعودتك إلى بلادك؟**

– أعتقد أن هناك كثيراً من الشفافية على مستوى ضباط الأقسام والقيادات الصغرى التي كرست جهودها بإخلاص للقيام بواجباتها، لكن القيادات المتوسطة والعليا تخذلهم كل يوم. وأنا بالمناسبة لا أقف وحدي في هذا الخندق؛ فقد قص لي زملائي في الجهاز، في أماكن العمل وفي أماكن اللهو، كثيراً من القصص المخجلة. لا يستطيع جهاز الاستخبارات البريطاني أن يستمر على هذا النحو متظاهراً بأن كل شيء على ما يرام. إن أمام الحكومة البريطانية خيارات في غاية البساطة؛ فقد كان يمكنهم منذ

اليوم الأول أن يدعوني إلى حوار، أن يستمعوا إلى كلامي ويطلبوا ما عندي من أدلة، ولكنهم استمعوا إلى المدير العام لجهاز الاستخبارات الداخلي MI5، ستيفن لاندر، وحده من دون أن يلتفتوا إلى كلامي، ثم أصدروا حكمهم قبل المداولة. إنهم لم يطبقوا القانون الإنساني الطبيعي، وحتى عندما تقدمت أنا وعرضت عليهم ما عندي من أدلة رفضوا أن يمدوا أيديهم. إنني أتحرق شوقاً إلى بلادي، وأتحرق شوقاً إلى مشاهدة مباراة كرة قدم لفريقي المفضل «مدلسبره»، ولكنني في الوقت نفسه أعلم أن لدى جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 نفوذاً يتجاوز دوره الطبيعي في علاقته بالحكومة، وهذه في الواقع هي مشكلتي: إنهم يدفعونني قسراً إلى موقف لم أعد أملك فيه خياراً سوى المعلومات التي بحوزتي، ومازال بحوزتي الكثير.

انفجار السفارة الإسرائيلية

الأقدار وحدها ربطت اليوم مصير ضابط استخبارات بريطاني سابق بمصير فلسطينيَيْن أُلقي بهما إلى السجون البريطانية لعشرين عاماً. تحليلنا للقضية يقول في إحدى نتائجه إن «ديفيد شيلر» لن يتمكن من الإدلاء بشهادته في قضية انفجار السفارة الإسرائيلية، كما يطالب الدفاع، إلا إذا تمكن أولاً من العودة إلى بلاده، ولن يتمكن من العودة إلى بلاده، كما يطالب هو، إلا إذا عفا عنه جهاز الاستخبارات البريطاني أو أُجبر على العفو

عنه، وإذا حدث هذا فمن باب أولى أن الجهاز لا يمانع أساساً في رفع الحظر المفروض على تمرير وثائق داخلية في غاية الأهمية إلى ممثل الدفاع في قضية «سمر العلمي» و«جواد البطمة»، وهو الاحتمال الذي لا يصيبه كثير من التفاؤل. تعقد الأمر وارتبط مرةً أخرى شأنٌ بريطاني داخلي بشأنٍ شرق أوسطي قد ينتهي ببساطة إلى أن الأسماك الصغيرة تدفع اليوم من عمرها ثمن الأخطاء التافهة للحيتان.

في اليوم السادس والعشرين من شهر يوليو/تموز من عام ١٩٩٤ تسللت إلى حيث مبنى السفارة الإسرائيلية في وسط لندن سيارة مفخخة من طراز «أودي» انفجرت كي تصيب ثلاثة عشر شخصاً وتدمر جانباً من المبنى. يومها «تصادف» أن كبار مسؤولي السفارة كانوا «غائبين» عن العمل. وحين سئلوا بعد ذلك أن يقدموا للشرطة شرائط كاميرا المراقبة الأمنية قالوا إنها أيضاً كانت «عاطلة» عن العمل وأنهم لا يحتفظون بشرائط على أية حال. في اليوم نفسه انفجرت سيارة مفخخة

أخرى من طراز «ترايامف أكليم» أمام مركز الاتحاد الصهيوني في شمال لندن فأصابت ستة آخرين.

توصلت الشرطة البريطانية إلى أن السيارة التي استخدمت في تفجير السفارة كان قد تم شراؤها في مزاد علني في بلدة «ميلتون كينز» بالقرب من لندن، وأن الذي اشتراها رجلان وصلا إلى مكان المزاد في سيارة من طراز BMW، وبالبحث وجدوا أن مالك هذه السيارة هو الشاب الفلسطيني «جواد البطمة». لم ينكر «جواد» أنه ساعد في شراء السيارة من المزاد، فبدأت الشرطة في استجواب أفراد عائلته وأصدقائه وألقت القبض على بعضهم لفترة طويلة. وجدوا على حد قولهم شبهاً بين المرأة التي كانت تقود السيارة التي انفجرت أمام السفارة والسيدة «نادية ذكرى» والدة أحد أصدقاء «جواد» فقبضوا عليها. ولأن «جواد» مهندس إليكترونيات شرعوا يركزون على هذه الزاوية فتوصلوا إلى صديقة له اسمها «سمر العلمي» درست الهندسة الكيماوية ولم تنكر مع «جواد» أنهما كانا

يقومان من واقع إيمانهما بالقضية الفلسطينية بتجارب هندسية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وجنوب لبنان لا بهدف استخدامها في لندن ولا في غيرها. كان «جواد» و«سمر» قد استأجرا خزانة بالقرب من مطار هيثرو للاحتفاظ بالخرائط وتصميمات الطائرات والكيماويات، بل إن الشرطة وجدت فيها أيضاً قنبلتين بدائيتين.

في صباح اليوم السابع عشر من شهر يناير/كانون الثاني من عام ١٩٩٥ طرقت الشرطة منزل المواطن الفلسطيني اللبناني «سامي العلمي» ففتحت الباب ابنته «سمر». قالت لهم: «تفضلوا»، قالوا: «سنتفضل على أية حال». كانت شقيقتها التوأم «راندا» في غرفة نومها. ويبدو أن الشبه الكبير بينهما استثارهم فركزوا أيضاً على توأمها ووجدوا بين دفاترها خريطة لأحد شوارع مدينة صيدا اللبنانية زعموا أنها لأحد شوارع منطقة فينشلي في شمال لندن حيث يقع المركز الصهيوني. قبضوا عليها هي أيضاً.

ثم اكتشفت الشرطة أن فلسطينياً آخر اسمه «محمود أبو وردة»، وهو أحد أصدقاء «جواد البطمة»، كان قد استأجر شاحنة من نوع تلك التي استخدمت في نقل كمية كبيرة من الكيماويات. ولأنها تعتقد أن هذه الكيماويات استخدمت في تصنيع القنبلتين ألقت الشرطة القبض أيضاً على «محمود أبو وردة».

في أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٩٦ بدأت محاكمة «جواد البطمة» و«سمر العلمي» و«نادية ذكرى» و«محمود أبو وردة» على أثر توجيه الادعاء اتهاماً رسمياً لهم بالتآمر لتفجير السفارة الإسرائيلية والمركز الصهيوني في لندن. وفي ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه صدر الحكم على «سمر» و«جواد» بالسجن عشرين عاماً لكل منهما مع توصية بترحيلهما عن بريطانيا بعد خروجهما من السجن وذلك لقيامهما بـ«شن حرب في لندن» على حد تعبير القاضي.

ربما لم يشهد القضاء البريطاني قضية فيها من الثغرات

ما في هذه القضية؛ فأولاً المتفجرات التي وُجدت في خزانة «سمر» و«جواد» كانت من نوع TATP فيما قطع خبراء الحكومة بأن المتفجرات التي استخدمت في الحادثتين لم تكن من هذا النوع، واتفق معهم في ذلك الخبراء الإسرائيليون أنفسهم. وثانياً كان «جواد» وقت وقوع الانفجار في مدينة برايتون في جنوب إنغلترا فيما كانت «سمر» في مكتبة عامة في لندن، وكلاهما ظل عاماً كاملاً لا يتذكر تماماً أين كان وقت الانفجار، ولو صح اتهام التآمر لكان أول شيء يفعلانه، كما تقول محاميتهما «غاريث بيرس»، هو إثبات مكان وجودهما في ذلك الوقت. وثالثاً أين هذا الشخص الذي ظهر فجأة في حياة «سمر» و«جواد» ثم اختفى فجأة؟... قدّم نفسه لهما على أن اسمه «رضا المغربي» وهو الذي ساعده «جواد» في شراء السيارة من المزاد. لم تبذل الشرطة البريطانية مجهوداً يذكر للقبض عليه رغم أن بصماته موجودة على وثائق شراء السيارتين اللتين استخدمتا لتنفيذ الانفجارين، بل إنها لم تهتم حتى باستئجار رسام يختط ملامحه من واقع وصف «سمر»

و«جواد» كما تفعل عادة في أتفه أنواع الجرائم. جريدة «الإندبندنت» فقط هي التي فعلت ذلك. يضيف الدفاع عن «سمر» و«جواد» كوكبة أخرى من التساؤلات الحيرى التي لا تزال تبحث عن إجابة. ويجزم الخبير الصحفي بأن الإجابة عن كثير من هذه التساؤلات موجودة في مكان ما لدى شخص ما.

كان اليوم التاسع والعشرون من مارس/آذار ١٩٩٩ مخصصاً للاستماع إلى حجة الدفاع الذي حاول يائساً مجرد الحصول على جلسة لاستئناف الحكم بناءً على أن هناك أدلة جديدة فيما قاله ضابط الاستخبارات البريطاني المنشق «ديفيد شيلر». توجهت إلى مجمع المحاكم الملكية في لندن كي أفاجأ بأن موضوع الجلسة تراجع إلى الوراء خطوة أخرى فتم تخصيصه لما فعله وزير الداخلية البريطاني، «جاك سترو»، قبل ذلك بأسبوعين عندما وقع على شهادة تمنع الدفاع من الاطلاع على الوثائق التي أشار إليها «ديفيد شيلر» بحجة أن ذلك يتعارض مع المصلحة العامة. ولكن وزير

الداخلية، في قيامه بهذا، لا يخترع شيئاً من عنده؛ بل إنه يطبق بناءً على نصيحة جهاز الاستخبارات البريطاني الداخلي MI5 قانوناً موجوداً بالفعل يراه كل من تحدثت إليهم قانوناً تسلطياً من القرون الوسطى يسمونه Public Immunity Interest أو اختصاراً PII أي حصانة المعلومات التي يتعارض الكشف عنها مع المصلحة العامة، فمن يقرّر إذاً ما هي المصلحة العامة؟ وما هي حدود ذلك؟... وما يزيد الشكوك أن وزير الداخلية كان في البداية قد استبعد أن تكون للوثائق التي كشف عنها «ديفيد شيلر» علاقة بالقضية وأكد أن التحذير الذي يقول «شيلر» إنه وصل إلى جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 قبل وقوع الانفجار لم يكن من وجهة نظره ليمنع وقوعه، ثم جاء الوزير بعد ذلك وأشار إلى أن لوثائق «شيلر» علاقة بالقضية، ورغم ذلك مضى في إصراره على حجبها عن الدفاع. بل إن الشكوك تتفاقم حين نعلم أن وزير الداخلية كان قد استثنى المعلومات التي كشف عنها «ديفيد شيلر» بخصوص انفجار السفارة الإسرائيلية من قرار المحكمة

العليا الذي منع نشر أي شيء يقوله ضابط الاستخبارات المنشق. فلماذا صرح وزير الداخلية بنشر هذا المقال دون غيره؟ ثم لماذا كل هذا الهدوء الإسرائيلي غير المعتاد في مثل هذه الأمور؟

هذه التساؤلات وغيرها نطرحها على من يمكن أن يكون شاهد الدفاع الأول الذي بيده إخراج «سمر العلمي» و«جواد البطمة» من السجن فيما يستمر المدافعون عنهما في خوض معركة غير متكافئة مع جهاز الاستخبارات البريطاني.

* **ديفيد، من أهم المعلومات التي كشفت عنها بعد خروجك من جهاز الاستخبارات البريطاني MI5 أن تحذيراً وصل إلى الجهاز قبل انفجار السفارة الإسرائيلية في لندن في يوليو/تموز عام ١٩٩٤. ما مدى مصداقية هذا التحذير؟ وما هي الملابسات التي أحاطت بوصوله؟**

علمت بهذا التقرير في أكتوبر/تشرين الأول من عام ١٩٩٤، أي بعد وقوع الحادث بحوالى ثلاثة

أشهر، وذلك بحكم أن المكتب الذي تسلم التقرير كان جزءاً من قسم G9 وهو القسم نفسه الذي يضم المكتب الليبي الذي كنت رئيساً له. كان التحقيق جارياً وكانت الحكومة على علم بذلك، ولا أحد في جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 ولا في الحكومة يمكن أن ينكر الآن حقيقة وصول هذا التقرير. وما حدث أن الضابطة التي تسلمت التحذير المكتوب لم تلق له بالاً لسبب من الأسباب، وبعد وقوع الانفجار أدركت أنها في موقف لا تحسد عليه، ولهذا قامت بإخفائه عمداً في أحد أدراج زميلة لها. ومن المهم هنا أن نعلم جانباً من نظام العمل داخل جهاز الاستخبارات؛ فلو كان هذا التحذير قد وصل إلينا عن طريق جهاز استخبارات آخر لكانت الوسيلة هي التلغراف، وفي الغالب يتم التخلص منه بعد استيعابه. لكن هذا التحذير جاء من أحد عملاء جهازنا (MI5) والدليل على ذلك هو نظام التسجيل داخل الجهاز الذي يقضي بأن يتم التسجيل على نسختين: نسخة بيضاء

يتم تحويلها إلى الملف، ونسخة أخرى زرقاء يتم تحويلها إلى الضابط المسؤول عن العميل كي يقوم بفحصها وتقويمها ومن ثم كتابة تقرير حول مدى أهمية ما تحتويه من معلومات. ولأن فترة من الزمن مرت على هذا التحذير دون أن يصل إلى العميل أي رد فعل اتصل هذا يستفسر عما حدث، ومن ثم بدأ التحقيق. ووفقاً لسجلات الجهاز تم تحديد الضابطة (X) التي كان التقرير بحوزتها، ويسؤالها قالت إنها بحثت عن التقرير فلم تجده وأنه ربما مر في سلسلة التداول إلى شخص آخر. ولكنهم عندما قاموا بتفتيش الغرفة وجدوا التقرير في أحد أدراج زميلتها الضابطة (Y)، ومن ثم أدركوا أنه لم يوضع داخل نظام التداول من ضابط إلى آخر بأسلوب الشفرة المعتمد.

• هل أنت متأكد تماماً من أن الضابطة (X) تعمدت إخفاء التقرير؟

نعم، تعمدت إخفاء التقرير لأنها كانت تعلم أنها

ستكون في موقف حرج لو علم أحد بأنها فشلت في التصرف في تقرير تضمن معلومات حيوية تتعلق بهدف في منتهى الحساسية.

* **ألم تكن الضابطة (X) على علم بمدى حساسية السفارة الإسرائيلية كهدف محتمل؟**

– بلى، كانت على علم بالطبع.

* **فهل تعتقد أنها تعمدت، رغم ذلك، ألا تقوم بتمرير التقرير إلى الضابط المسؤول؟**

– لا، لا أعتقد ذلك، وأغلب الظن أنها لم تتصرف بالسرعة الكافية، وأنها وضعته جانباً وهي تفكر في نفسها أن «ذلك يبدو مشوقاً وربما ينبغي أن أفعل شيئاً بشأنه»، لكنها قبل أن تجد فرصة للتصرف وقع الهجوم على السفارة الإسرائيلية. لقد أساءت التصرف وأساءت الحكم على مدى أهمية المعلومات؛ فنحن جميعاً نعلم أن السفارة الإسرائيلية في لندن هدف في منتهى الحساسية،

وكان أولى بضابطة استخبارات أن تكون أكثر إدراكا وأن تتصرف بأقصى سرعة بمجرد استلامها هذا التقرير.

* **هل أنت في موقف يسمح لك بالكشف عن اسمها؟**

– لا.

* **ماذا عن رتبتها؟**

– كانت في نفس رتبتي. كانت ضابطة مكتب في قسم G9 وهو القسم المختص بمكافحة الإرهاب الدولي المتعلق بدول الشرق الأوسط. وهذه الرتبة تقع مباشرة تحت القيادة المتوسطة داخل الجهاز.

* **وماذا حدث لها بعد إجراء التحقيق؟**

– حسناً، لم يكن هناك رد فعل يُذكر ضدها، وهو ما أثار دهشتي في ذلك الوقت؛ إذ إن من المعروف داخل جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 انتشار «ثقافة اللوم» حتى إذا ارتكب أحدهم أبسط

الأخطاء. ورغم جسامة الخطأ لم يوجهوا لها أي لوم. لقد كان ذلك أمراً في غاية الغرابة، ولا أدري لماذا لم يفعلوا أي شيء.

* **ماذا عن التقرير نفسه؟ تقول إن المعلومات أتت من أحد عملاء جهاز الاستخبارات الداخلي MI5؟**

– نعم، لقد كان مصدراً موثوقاً به. بعض الناس يتساءل أحياناً: «ربما كان الأمر مجرد معلومة غير موثوق بها»، ولكنني أقول لا. ففي أي جهاز أو حتى في أي منظمة أو مؤسسة هناك مستويات معروفة لدرجة مصداقية المصدر، وأنا واثق من أنك كصحفي تقوم بذلك عندما تقول لنفسك: «إن هذه المعلومة جاءت من مصدر اتصل هاتفياً و لم يكشف عن شخصيته»، وبالتالي تفكر مرتين قبل الوثوق بها على أساس أنها قد تكون مضللة. ولكن الذي لا شك فيه أن هذا التقرير جاء من عميل محترف يعمل لحساب جهاز الاستخبارات الداخلي MI5، عميل موثوق به وله تاريخ طويل مع الجهاز.

* **هل لديك نسخة من هذا التقرير؟**

– بالطبع لا؛ فلم يكن الأمر داخلاً في اختصاصاتي المباشرة، ولكنني علمت بمحتويات التقرير من مصادر مختلفة داخل الجهاز.

* **وماذا كانت محتويات هذا التقرير؟ أي مستوى من اللغة استخدمه العميل؟ هل كان مثلاً يقول إنه «يعتقد» أو أنه «يرجح» أو أنه «سمع» أو أنه «رأى»...؟**

– لقد كان عميلاً محترفاً، وكان يتحدث في تقريره عن معلومات «محددة» عن هجوم سيقع على السفارة الإسرائيلية.

* **بالتفصيل؟**

– نعم، بالتفصيل.

* **هل كانت هناك إشارة، من قريب أو من بعيد، في سياق هذا التقرير، إلى أسماء أفراد أو جماعات قد يكون لها دور في الإيعاز بالهجوم أو في التخطيط له أو في تنفيذه؟**

- لست متأكداً من ذلك؟

* **هناك نظرية تزيد شعبيتها الآن، فبعض الناس لا يستبعد أن الإسرائيليين أنفسهم يقومون بعملية تعمية إعلامية على انفجار دبروه هم أنفسهم على سفارتهم لسبب من الأسباب...**

- نعم، وهناك دليل قوي يدعم هذه النظرية؛ فقد رأيت أيامها بعيني تقريراً كتبه «ضابط كبير جداً»، كان على أعتاب الترقية إلى صفوف القيادة العليا، جاء فيه أنه استجمع من مصادر مختلفة ما يقوده إلى الاعتقاد بأن الإسرائيليين أنفسهم قاموا بهذا الهجوم على سفارتهم إبتزازاً للحكومة البريطانية نحو تعزيز الإجراءات الأمنية التي تضربها حول السفارة.

* **تتحدث عن «ضابط كبير جداً»... فهل اهتم أحد بالتقاط هذا الخيط المهم لخدمة التحقيق؟**

- لم أكن مشاركاً بنفسي في التحقيق، ولهذا لا أعلم إلى أي مدى ذهب هذا الخيط. ولكن ما كان يفعله

هذا الضابط بالتأكيد أنه كان يقوم بنوع من التلخيص والتقويم لما ذهب إليه التحقيق. وكان مما كتبه أن أشياء بعينها رآها في التحقيق دفعته إلى الاعتقاد بأن الإسرائيليين ربما هم الذين قاموا بتدبير الهجوم على سفارتهم.

* **عندما يكتب من وصفته بأنه «ضابط كبير جداً» مثل هذا الكلام فلا بد أنه بنى تقويمه على معلومات محددة ومصادر محددة. هل أنت على وعي بأي من هذه المعلومات أو المصادر؟**

- لست أدري، لا، ولكنني كما قلت رأيت التقرير الذي كتبه بنفسه.

* **بعض الناس يعتقد أن هناك نوعاً من النفوذ اليهودي أو الإسرائيلي داخل جهاز الاستخبارات الداخلي MI5، فهل هناك أساس لهذا الاعتقاد من وجهة نظرك؟**

- لا، لست أعتقد ذلك؛ بل أعتقد أن ثمة نوعاً من النفوذ المسيحي. أنت تعرف أن بريطانيا ليست تماماً

بلداً متديناً، ورغم ذلك فإن نسبة المسيحيين المتدينين داخل الجهاز أعلى من نسبتهم خارج الجهاز، حتى أن ذلك دق لنا، نحن العلمانيين، ناقوس إنذار لأنهم يفكرون ويتصرفون بأسلوب جماعي.

* **فهل كان هناك أي نوع من التعاون بين جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 وجهاز الاستخبارات الإسرائيلي، الموساد، في ما يتعلق بأي عملية لدى أي مرحلة؟**

– كانت هناك بالتأكيد صلات بينهما. لكن بريطانيا عموماً تتشكك في الموساد، ولهذا رفضنا منح الإقامة في بلادنا على أساس رسمي لعملاء الموساد، وإن كان القلق دائماً يساور جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 من أن بعض الدبلوماسيين الإسرائيليين ليسوا إلا عملاء للموساد، ولهذا فإن الجهاز بشكل عام يقوم بطرد هؤلاء من البلاد.

* **هل قام جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 لدى أي مرحلة بوضع هاتف مسؤول إسرائيلي تحت الرقابة أو وضع**

هؤلاء المسؤولين أنفسهم تحت الرقابة الذاتية؟

– نعم، أعتقد أن هذا حدث، وإن كنت لا أعرف التفاصيل. فعندما يتبادر إلى الجهاز شك في أن شخصاً بعينه يعمل لحساب الموساد في بريطانيا فإنهم يقومون عادة بالتحقيق في الأمر، وقد يتطلب هذا التحقيق مراقبة هذا الشخص بشكل أو بآخر.

* **أتفهّم أن لديك اهتماماً بمتابعة قضية سمر العلمي وجواد البطمة، الفلسطينيين المحكوم عليهما بالسجن لمدة عشرين عاماً بتهمة «التآمر» لتفجير السفارة الإسرائيلية في لندن عام ١٩٩٤. أود أولاً أن أتعرف إلى إحساسك العام. هل تعتقد – بناءً على ما كان متوفراً من أدلة ومن معلومات – أن الشرطة البريطانية ألقت إلى السجن بمن «تآمروا» فعلاً للقيام بهذا الهجوم؟**

– أولاً أنا لست خبيراً بكل تفاصيل القضية، ولكن ما أعرفه أنه قبل محاكمة أي شخص في قضية مثل قضية «التآمر» – وهي دائماً من نوع القضايا الخلافية – ينبغي أن نكون أكثر حرصاً. ويبدو لي أن الشخصين

قد استطاعا إثبات أنهما كانا في مكان آخر وقت وقوع الهجوم، أي أنهما لم يقوما بتنفيذه، وأن الحكم صدر ضدهما على أساس أنهما قاما بالتخطيط للهجوم. وفي مثل هذه الحالة يكون الكشف عن جميع الأدلة والمعلومات المتاحة التي اعتمد عليها ممثل الادعاء ومن ثم القضاء – يكون الكشف عنها لمحامي الدفاع أمراً في غاية الأهمية. فإذا كان جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 يقوم لدى مرحلة ما بمتابعة خيوط أخرى أو إذا كانت لديه شكوك مؤسسة في طرف آخر حتى من دون أن يتوفر بين يديه دليل قاطع فلا بد أن يتاح ذلك للدفاع. وهذا ما لم يحدث؛ فعندما قمت أنا بكشف القناع عن ذلك التحذير المسبق الذي وصل إلى MI5 فقط كي تقوم ضابطة بإخفائه في أحد أدراج زميلة لها لم أكن أعلم أن هذا المستند الهام لن يتاح للدفاع الاطلاع عليه، ولن يتاح للدفاع أيضاً الاطلاع على التقرير الرسمي الذي كتبه «ضابط كبير جداً» داخل MI5 مستخلصاً أن

الإسرائيليين أنفسهم هم الذين دبروا عملية الانفجار. إن هذا التقرير كافٍ للدفع بالشك بعيداً عن الشخصين اللذين حكم عليهما بالفعل، وهو بالتأكيد كافٍ من أجل محاكمة أكثر عدلاً. لا بد أن يتاح للدفاع الاطلاع على هذه الأدلة، وإلا فنحن ملعونون بالحوادث المؤسفة التي يبدو أنها كثرت في القضاء البريطاني حيث تجد المحققين يتتبعون الخيط السهل ويختارون أن يغفلوا خيوطاً أخرى ثم يرفضون أن يجعلوا ما أغفلوه على الأقل متاحاً للدفاع. إنهم لا يريدون الكشف عن معلومات قد يكون من شأنها إسقاط التهمة عن الشخص الذي قُبض عليه وحوكم وأدين بشيء لم يفعله. إنني لا أريد لذلك أن يحدث مرة أخرى كما حدث في قضية «رُباعي غيلفورد» أو قضية «سداسي برمنغهام»، وإن على الحكومة البريطانية أن تتحرك الآن لإزالة ظلم بدلاً من أن تنتظر عشر سنوات أخرى أو أكثر أو أقل؛ فأنت لا تستطيع أن تمنح الناس أعمارهم مرة أخرى.

* **في ذلك الوقت، حين وصل التحذير إلى جهاز الاستخبارات البريطاني MI5، هل تعتقد أنه كان يمكن منع وقوع الهجوم؟**

– نعم، كان يمكن منع وقوع الهجوم. يقول ستيفن لاندر (المدير العام لجهاز الاستخبارات الداخلي MI5) إنه لم يكن لهذه المعلومات أن تمكننا من منع الهجوم. وأنا أقول إن ما يقوله هراء في هراء، وهو يهدف من وراء ذلك إلى تشويش العقول؛ فلو كان لديك تحذير مسبق من مصدر موثوق به فإن باستطاعتك دائماً أن تفعل شيئاً... تستطيع مثلاً أن تضع قوةً أمنية أكبر حول السفارة الإسرائيلية على أقل تقدير... تستطيع مثلاً أن ترفع حالة الترقب... تستطيع مثلاً أن تحذر الناس الذين تتوقع وجودهم في مكان الهدف أو بالقرب منه... تستطيع مثلاً تثبيت عدد أكبر من كاميرات المراقبة. كل هذه الاحتياطات، وغيرها، يمكن أن تساعد على إجهاض الهجوم، فإذا لم تساعد على ذلك فعلى الأقل يمكنها أن تساعد المحققين على الوصول إلى الجناة الحقيقيين.

* **هل تعتقد أنه لو كانت هذه المعلومات متاحة للدفاع قبل الحكم على سمر العلمي وجواد البطمة، هل تعتقد أن مسار القضية كان سيختلف؟**

– أعتقد ذلك، نعم. أعتقد أن الأمر كان سيختلف بالتأكيد لصالحهما. ولكن مما يؤسف له أن جاك سترو (وزير الداخلية البريطاني) وافق رسمياً على مزاعم الادعاء بأن الكشف عن هذه المعلومات للدفاع يتعارض مع «المصلحة العامة». ولكن الطريف أنه كان قد كتب إلى رئيس تحرير صحيفة «ذي ميل أون صنداي The Mail On Sunday» أنه يتفهم كيفية أن ضابطاً مثلي في جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 يعتقد أن هناك صلةً بين هذا التحذير الذي وصل إلى الجهاز، من ناحية، والهجوم الذي وقع بعد ذلك على السفارة الإسرائيلية في لندن، من ناحية أخرى. وإذا كان باستطاعتي أن أقيم صلةً بين هذا وذاك فإن هناك احتمالاً أن يستطيع أي شخص آخر أن يقيم الصلة نفسها، فلماذا لا نترك الحكم إذن للمحلفين. وعلى

هذا الأساس فإن هذه المعلومة في غاية الأهمية للدفاع. ولكن حين يأتي (جاك سترو) ويوقع اليوم على شهادة بأن إتاحة هذه المعلومة للدفاع وللمحلفين تتعارض مع «المصلحة العامة» فهو يعلم أن ذلك يعترض طريق العدالة – بهذه البساطة.

* **بعدما استصدر جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 حكماً من المحكمة العليا يمنع صحيفة «ذي ميل أون صنداي The Mail On Sunday» من نشر مزيد من المعلومات التي كشفت عنها، عاد وزير الداخلية وصرح للصحيفة المذكورة – بناءً على طلبها – بنشر ما ذكرته أنت عن حادث انفجار السفارة الإسرائيلية؛ فلماذا استثنى هذا الموضوع بالذات؟**

– لقد كان يعتقد أن ذلك سيسيء إلى صورتي؛ لأن مسؤولين في جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 كانوا قد أقنعوه بأنني أحاول تضليل الناس. ولكن الذي حدث في الواقع أن ذلك كان سلاحاً ذا حدين أتى بالنتيجة العكسية وساهم في زيادة مصداقيتي في عيون كل الذين يتابعون القصة خاصةً بعد أن أصدر

قراره الأخير بحجب المعلومات عن الدفاع بحجة «المصلحة العامة».

* **بعد صدور حكم المحكمة العليا، هل لا تزال فرصتك في الكشف عن مزيد من التفاصيل متوقفة على موافقات استثنائية من السيد وزير الداخلية؟**

– نعم، ولكن في الواقع لا ينطبق القانون البريطاني على ما أقوله خارج بريطانيا. ولهذا قبل القبض عليّ في فرنسا والزج بي إلى السجن كنت أعتزم نشر تفاصيل بعينها على شبكة المعلومات الدولية «الإنترنت»، وهي المعلومات التي حاولت مراراً إيصالها إلى الحكومة، وحاولت إيصالها إلى اللجنة البرلمانية المشرفة على عمل أجهزة الاستخبارات، لكنهم جميعاً رفضوا أن يمدوا أيديهم لالتقاط المعلومات. ولهذا أعلنت أنني سأنشر هذه المعلومات على شبكة الإنترنت، وبالطبع كانوا يعلمون أن هذه المعلومات ستتعرض لمحاولة اغتيال العقيد الليبي معمر القذافي، ومن ثم أرسلوا إشارة

عاجلة للشرطة الفرنسية بضرورة القبض علي وترحيلي؛ وفضلاً عن ذلك كتبت الحكومة البريطانية إلى الشركة الأميركية في كاليفورنيا، المسؤولة عن إنشاء الموقع على الإنترنت، تطالبها باحترام حكم المحكمة العليا البريطانية بمنعي من النشر، وقد كان ذلك تصرفاً ساذجاً لأن الأميركيين يحترمون حرية التعبير إلى حد أن الحكومة الأميركية نفسها لم تكن لتستطيع منع الشركة الأميركية من النشر. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على مدى ابتعاد المسؤولين البريطانيين عن الواقع ومدى غرورهم وعجرفتهم.

* **هل تعتقد، من قريب أو من بعيد، أن أحداً ما داخل جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 تعمد إخفاء معلومات كان يعلم أنها يمكن أن تغير مسار قضية سمر العلمي وجواد البطمة؟**

– إنني أرد ذلك بشكل عام إلى انعدام الكفاءة أكثر مما أرده إلى نظرية المؤامرة. كثير من الناس خاج الجهاز

يحلو له أن يتبنى هذا الخط من التفكير، ولكنني أعتقد أنها مسألة انعدام كفاءة في المقام الأول.

* **ولكن حين يتعلق الأمر بحقيقة أن الشرطة ألقت القبض على شخصين، تصادف أو لم يتصادف كونهما فلسطينيين، لماذا لم يتقدم أحد من داخل الجهاز عندئذ قائلاً إن لدينا معلومات هامة لا ندري إن كان يمكن أن تغير من مسار القضية ولكننا نضعها بين أيديكم على أية حال؟**

– هؤلاء الذين يعملون مع جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 يُشجَّعون على عدم التعبير عن آرائهم. إنها الثقافة العسكرية العتيقة وبيروقراطية جهاز يفرض سقفاً فوق أنوف موظفيه، فإذا أحس أحدهم بمشكلة ضمير وحاول أن يشكو أو أن يتطوع برأي ما، يردونه على أعقابه كما حاولوا أن يفعلوا معي.

* **هل أنت على علم بأي رد فعل إسرائيلي، رسمي أو غير رسمي، تجاه ما قمت أنت بالكشف عنه؟**

– لم يكن هناك سوى رد فعل بسيط من جانب

الحكومة الإسرائيلية وبعض التعليقات الصحفية. ذلك رغم أن الإسرائيليين عادةً يضخمون مثل هذه الأمور خاصةً في لندن حيث توجد جالية عربية كبيرة. ولهذا يبدو غريباً جداً أنهم لم يفعلوا شيئاً بعد المعلومات التي كشفت عنها.

* **وما هو تفسيرك أنت لذلك؟**

– يوحي لي ذلك أن شيئاً ما ربما حدث وراء الكواليس بين الحكومتين البريطانية والإسرائيلية، على أساسه التزمت الحكومة الإسرائيلية بالصمت. وأنت تعلم أن حكم المحكمة العليا الذي منع صحيفة «ذي ميل أون صنداي» من نشر مزيد من المعلومات التي قدمتها للصحيفة كان قد صدر قبل أن تتمكن الصحيفة من نشر الجزء الخاص بانفجار السفارة الإسرائيلية. ولكن وزير الداخلية استثنى هذا الجزء وسمح للصحيفة بنشره، مع أن ذلك بالطبع تم بعد أن اطلع الوزير ومعاونوه على نسخة منه قبل النشر. ومن ثم فقد كانت لدى الحكومة البريطانية فرصة

للتداول مع الإسرائيليين وراء الكواليس، ويبدو أن هذا هو السبب وراء صمت الإسرائيليين بعد النشر.

* **يتحدث جواد البطمة وسمر العلمي عن شخص يدعى «رضا المغربي» ظهر في حياتهما فجأة ثم اختفى فجأة قبل الحادث. وقدموا أوصافه للشرطة، بل إن صحيفة الإندبندنت tnednepednI نشرت رسماً كروكياً لهذا الشخص. لماذا لم تهتم الشرطة بمتابعة هذا الخيط؟ لماذا لم تهتم بنشر أوصافه في محطات المترو مثلاً كما تفعل كل يوم في قضايا قد تكون أقل أهمية من هذه؟**

– نعم، إنني أجد ذلك في منتهى الغرابة، ولكن الشرطة هنا عادة ما تبحث عن «متهم أول» ثم تركز عملها في محاولة جمع كل ما يمكن أن يدين هذا المتهم، وقد يكون هذا بعينه هو ما حدث في حالة سمر العلمي وجواد البطمة.

* **ماذا كان رد فعلك عندما علمت أن المسؤولين في السفارة الإسرائيلية لم يقدموا شرائط كاميرات المراقبة المثبتة**

حول السفارة بحجة أنها كانت معطوبة يوم وقوع الحادث؟

- إنني في غاية التشكك في هذا الأمر؛ فالإسرائيليون عادةً مهووسون بفكرة الأمن خاصةً حول سفارتهم في لندن، وأجد من الصعب جداً أن أصدق أن الكاميرات كانت معطوبة في ذلك اليوم. وحتى إذا كان هذا صحيحاً أنا متأكد أن باستطاعتهم إصلاحها بمنتهى السرعة كي يشعروا بالأمان داخل السفارة. إنها واحدة من تلك «المصادفات» التي يصعب جداً تصديقها.

* **ما هو إحساسك العام تجاه هذه القضية؟ ماذا كنت ستفعل لو كان الأمر بيدك؟**

- إحساسي هو أنه لو كان للقضاء البريطاني أن يتمتع بمصداقية في بلاده أو خارج حدود بلاده فلا بد من أن يعاد النظر في هذه القضية. لا بد على الأقل من إعادة المحاكمة، ولا بد من الإفراج عن الشابين الفلسطينيين في ظل غياب محاكمة عادلة؛ وإلا

ينهدم المبدأ الأساس الذي يقضي بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، ولا بد من أن يتاح للدفاع أن يطلع على كافة الوثائق المتعلقة بالقضية. وإذا لم يحدث ذلك، وإذا لم نفعل شيئاً إزاءه، فإن الناس ستنظر إلى القضاء البريطاني وتتساءل: ماذا حدث؟[1].

(١) بعد الانتهاء من إجراء هذا الحديث صدر قرار يمنح الدفاع فرصة لاستئناف الحكم الصادر بحق «سمر العلمي» و«جواد البطمة»، وقد طلب الدفاع رسمياً اعتماد شهادة «ديفيد شيلر» أساساً لاستئناف الحكم.

اغتيال الأخ العقيد

الدم الإنغليزي البارد فار فورة عارمة في أغسطس/آب من عام ١٩٩٨ عندما هدد ضابط جهاز الاستخبارات الداخلي الهارب، «ديفيد شيلر»، بإفشاء تفاصيل محاولة اغتيال العقيد «معمر القذافي» التي قال إن بلاده مولتها وأشرفت على تنفيذها. هذه الرواية عن المحاولة الفاشلة، التي يقول «شيلر» إنها وقعت في مدينة «سرت» في فبراير/شباط من عام ١٩٩٦ فيما كان موكب العقيد الليبي يمر بحشد من الجماهير، أيدتها مصادر أميركية

وأيدها الأخ العقيد نفسه. ورغم أن قليلاً من الحذر مطلوب في تناول هذه الرواية فإن موقف الحكومة البريطانية يزيد من مصداقيتها؛ إذ إن وزير الخارجية، «روبين كوك»، لم يستطع نفيها نفياً قاطعاً جازماً، وإنما قال حين اضطر إلى التعليق عليها إن شيئاً من هذا القبيل «لم يتم التصديق عليه رسمياً»، وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام كثير من الاستنتاجات. في هذا الجزء الأخير من حديثي مع «ديفيد شيلر» الذي كان حتى عام ١٩٩٧ على رأس المكتب الليبي في جهاز الاستخبارات الداخلي البريطاني MI5 يتعرف القارئ العربي لأول مرة إلى التفاصيل الدقيقة لملابسات محاولة الاغتيال كما يصفها الضابط البريطاني نفسه، لكنه يلقي إلينا في البداية بحكمه على النيبيين «الأمين فحيمة» و«عبد الباسط المقرحي» المتهمين بتفجير طائرة شركة «بان آم» الأميركية فوق بلدة لوكيربي الاسكتلندية عام ١٩٨٨[١].

(١) تم هذا اللقاء قبل حكم المحكمة الاسكتلندية في هولندا ببراءة «الأمين فحيمة» وإدانة «عبد الباسط المقرحي».

* **ديفيد، ماذا تقرأ في قرار العقيد الليبي تسليم المتهمين الليبيين في قضية لوكيربي للمحاكمة في هولندا؟**

– إنها مفاجأة كبيرة بالنسبة لي و لم أكن أصدقها؛ فقد كانت هناك مناورات دبلوماسية عديدة أثناء عملي في جهاز الاستخبارات الداخلي البريطاني MI5، وشهدت في تلك الفترة انعقاد اللقاء الوحيد بين الحكومتين البريطانية والليبية في يناير/كانون الثاني ١٩٩٥ وهو الاجتماع الذي لم يفض إلى شيء. ولهذا لا أفهم لماذا يقوم القذافي بتسليم المتهمين الآن. إن عليه أن يكون أكثر حرصاً على موقفه؛ لأنني أعتقد أن نتيجة المحاكمة ستكون الإدانة.

* **على أي شيء بنيت هذا الحكم؟**

– على قوة الأدلة المتوفرة التي رأيتها بنفسي؟

* **وهل من بين هذه الأدلة ما تعتقد أنه يدين المتهمين بالتآمر لتفجير الطائرة الأميركية؟**

– نعم، هذا هو الموقف، نعم.

* **وإذا كان هذا الموقف حقاً فلماذا يضطر العقيد الليبي إلى تسليمهما إن كان يعلم بالأدلة التي تشير إليها؟ أم تعتقد أن هناك صفقة من نوع ما وراء الكواليس؟**

– بالتأكيد، قد تكون هناك صفقة وراء الكواليس، فأثناء عملي في جهاز الاستخبارات البريطاني كان كثير من الوقائع يحدث وراء الكواليس.. اتصالات غير رسمية، وما إلى ذلك. ورغم أن الحكومة البريطانية كانت تحاول دائماً السيطرة على هذه الوقائع فقد كانت هناك اتصالات على مستوى أجهزة الاستخبارات في البلدين. ومن المحتمل أن العقيد الليبي قرر تسليم المتهمين لاقتناعه بأنها الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تحل مشكلة العقوبات المفروضة على بلاده.

* **هذه الأدلة التي تشير إليها، هل توحي بأن المتهمين قاما بالتصرف من تلقاء ذاتيهما أم توحي بأنهما كانا يمثلان في ذلك الحكومة الليبية أو أي حكومة أخرى؟**

– كان كل منهما معروفاً لنا بأنه عضو في

جهاز الاستخبارات الليبي؛ فقد كان المقرحي رئيساً لمركز الدراسات الاستراتيجية الذي هو في عالم الاستخبارات مجرد واجهة لجهاز الاستخبارات الليبي، وأعتقد أنهما كانا يتصرفان بعلم الحكومة الليبية. ولكن لا يوجد دليل قاطع يدين أعضاء في النظام الليبي. لا يوجد دليل من هذا النوع على الإطلاق. كانت هناك بعض المعلومات الاستخبارية سابقاً بأن ليبيا دبرت هذه العملية انتقاماً لقيام الأميركيين بقصف طرابلس عام ١٩٨٦ ولهذا قرر النظام الليبي استهداف طائرة أميركية فوق أوروبا قبل أعياد الميلاد، ولكن هناك فرقاً بين ما نعتبره مجرد معلومة استخبارية وما نعتبره دليلاً قاطعاً.

* **متى بدأت هذه الأدلة التي تتحدث عنها تشير تحديداً إلى هذين المتهمين الليبيين، المقرحي وفحيمة؟**

– نقطة التحول كانت مالطه، فقد أدلى بعض الشهود بمعلومات أبعدت الشبهات عن الفلسطينيين وألقت بها على الليبيين، وقد قورنت هذه المعلومات بنتائج

الفحص المعملي لآثار الانفجار فبدأت الثغرات تلتئم. لقد أنفقت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA وقتاً طويلاً في محاولة ربط التفاصيل، ولكن حين تمكنوا من ذلك أدركوا أن بقايا الأدلة المعملية تشير إلى أن موقّت الانفجار تم صنعه بواسطة شركة سويسرية اسمها «ميبو» MIBO فتوجهوا إلى مقر الشركة وسألوا رئيسها فشرح لهم كيف قام بإمداد الحكومة الليبية بهذه الموقّتات. ومن هنا بدأت جهود التحقيق تتركز حول ليبيا.

* **عفواً، تقول «إمداد الحكومة الليبية»، فهل قالها رئيس الشركة السويسرية على هذا النحو؟ أم أنه ذكر أسماء بعينها؟**

– لم تقم الشركة بإمداد المتهمين الليبيين نفسيهما بهذه الموقّتات، بل إن عضوين في النظام الليبي هما اللذان قاما بالاتصال بها، أحدهما وضع الطلب والآخر قام بالاستلام، ولكن لم يتوفر دليل يكفي لتوجيه الاتهام إليهما. وبعد أن تحول التحقيق في اتجاه ليبيا

بدأت تتكشف أمور أخرى؛ فمثلاً نجح مكتب التحقيقات الفيديرالي الأميركي في إقناع أحد موظفي شركة الخطوط العربية الليبية بالانشقاق وهو الآن على لائحة برنامج حماية الشهود في الولايات المتحدة الأميركية، وقد أدلى بشهادة عن كيف أنه رأى فحيمة يهبط من طائرة قادمة من ليبيا إلى مالطه، ونحن نعلم أن فحيمة كان موظفاً في شركة الخطوط العربية الليبية، وكان معنى ذلك أنه لم يكن مضطراً إلى المرور بالإجراءات الأمنية التي يمر بها المسافرون العاديون. وقد رآه هذا الشاهد وفي يده حقيبة «سامسونايت» أثبت التحقيق فيما بعد أنها نفسها كانت الحقيبة التي استخدمت لإخفاء القنبلة الموقوتة، وكان هذا هو الخيط الذي ربط اسم فحيمة. ومن ثم بدأوا في استقصاء أسماء الليبيين الذين مروا بمالطه خلال تلك الفترة وكان من بينهم المقرحي، وقد ظهر اسمه لأنك عادةً حين تدخل بلداً تقوم بملء استمارة وصول في المطار وحين تنزل في فندق تملأ استمارة إقامة وما إلى ذلك من أمور،

ومن خلال ذلك نجحوا في تتبع خطواته، وقد تطابقت هذه المعلومات مع المعلومات التي أدلى بها رئيس الشركة السويسرية التي قامت بتصنيع موقّت الانفجار. ومن ثم بدأت الأدلة حول هذين المتهمين بعينهما.

* **لماذا إذاً كل هذه الضجة التي سمعنا بها في فترة من الفترات حول تورط سوري-إيراني في المسألة؟**

– حدث ذلك غالباً بسبب التوقيت؛ ففي صيف عام ١٩٨٨ أسقط الأميركيون طائرة ركاب إيرانية فأعلن الإيرانيون على الملأ أنهم سيقومون بالانتقام لذلك، ثم وصلت معلومة استخباراتية بأن الإيرانيين كلفوا القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتنفيذ الانتقام. وبعد ذلك بشهرين تقريباً لعبت الصدفة دورها عندما ألقي القبض في فرانكفورت على ١٤ من أعضاء القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأنت تعلم أن مطار فرانكفورت كان محطة تغيرت فيها طائرة الرحلة ١٠٣ لشركة

الخطوط الأميركية Pan American قبل توجهها إلى مطار هيثرو، ولهذا تركز التحقيق في إحدى مراحله على فرانكفورت وعلى الخيوط الناجمة عن القبض على خلية القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وأحد هذه الخيوط هو أن صانع القنابل، الذي قُبض عليه هو أيضاً واسمه مروان خريصات، قال للشرطة إنه قام بصنع خمس قنابل لهذه الجماعة، وأنه يستطيع تعقب أثر أربع من هذه القنابل، أما القنبلة الخامسة فلا يدري أين ذهبت، وأن هذه القنبلة كانت موضوعة داخل راديو مسجل من طراز «توشيبا». وعندما علمت السلطات بذلك وزعت تحذيراً على جميع شركات الطيران بأن خذوا حذركم من أي جهاز راديو مسجل من طراز «توشيبا»، وبالطبع وصل التحذير أيضاً إلى شركة الخطوط العربية الليبية. وإذا أردت في مثل هذه الحال أن تدفع بالشكوك عنك تجاه جماعة أخرى فإنك ستقوم باستخدام راديو مسجل من طراز «توشيبا»، ومن ثم يظن الناس أن الإيرانيين هم الذين

دبروا العملية. لكن الطريف أن مروان خريصات متأكد تمام التأكد من أن القنبلة كانت في راديو مسجل من طراز «توشيبا» ذي السماعة الواحدة Mono في حين أن الجهاز الذي أثبت التحقيق أنه استخدم بالفعل في عملية التفجير كان ذا سماعتين Stereo، وهذا أمر مختلف تماماً، إضافةً إلى اختلاف نوع الموقّت؛ إذ إن الموقّت الذي قام خريصات بصنعه كان من النوع المتوازي، أي أن القنبلة تنفجر بفعل تغير مستوى ضغط الهواء فيما تشرع الطائرة في التحليق لدى مرحلة معينة من العلو، أما الموقّت الذي عثروا على آثاره في مكان سقوط الطائره فقد كان من النوع المباشر، أي أنك تضبط المؤشر على الساعة العاشرة مثلاً فتنفجر الطائرة في الساعة العاشرة تماماً بغض النظر عن مدى الارتفاع أو مستوى ضغط الهواء.

* **وما الذي يثبته ذلك من وجهة نظر الاتهام الموجه لليبيين دون غيرهم؟**

– أضيف أولاً إلى ذلك أنها لم تكن مصادفةً أن الناس ظلت تنظر إلى الزاوية السورية – الإيرانية. لقد كان هناك تضليل متعمد؛ فمثلاً وصلت إلى أحد أعضاء الكونغرس الأميركي، واسمه جيمس ترافيكان، وثائق اعتقد أنها تدين سوريا بتدبير الهجوم ثم اكتشفنا أنها لم تكن حقيقية. وبعد ذلك قام الليبيون بتنظيم حملة لمحاولة تقويض الأدلة في أعين الناس، وجاء ذلك على شكل فيلم تسجيلي اسمه «الخيانة المالطية» تم تمويله بأموال ليبية وإن كان قام بإنتاجه وتمويله في الظاهر طوني رولاند الذي عقد في ذلك الوقت صفقة تجارية مع العقيد القذافي خرج منها بمكسب مالي كبير. يمكن إذاً القول إنه قام بإنتاج الفيلم نيابةً عن الليبيين، فلم يكن أبداً فيلماً مستقلاً. وقد اعتمد الفيلم على معلومات منتزعة من سياقها الحقيقي في محاولة لتوريط الإيرانيين. ثم جاءت بعد ذلك إحدى وثائق استخبارات سلاح الطيران الأميركي، التي كُشف عنها بموجب قانون حرية المعلومات في الولايات المتحدة، وكان مضمونها

«أننا تلقينا معلومات تفيد بأن وزير الخارجية الايراني دفع مبلغ عشرة ملايين دولار لجماعة غير مسماة للقيام بعملية لوكيربي». وبالطبع قال الجميع: «يا إلهي، لماذا إذاً نضيع وقتنا في تعقب الليبيين؟»، ولكنك في الواقع حين تتمعن في هذه الوثيقة ستجد أن ما جاء فيها لا يمكن الاعتماد عليه لأنه أتى من مصدر لم يتم تجريبه من قبل ولا مصداقية له، إضافةً إلى أنه كان ينقل معلومات سمعها من مصادر أخرى من الدرجة الثانية وأحياناً من الدرجة الثالثة، ولهذا فإنها لا قيمة لها من ناحية المصداقية. ثم حاولوا تقويض الحجة البريطانية التي تعتمد على أن القنبلة دخلت إلى الطائرة في مالطه فتناولوا وثيقة تقول إنه لا يوجد دليل قاطع على أن القنبلة دخلت الطائرة في مالطه، ولكن هذه الوثيقة كُشف عنها في بداية التحقيقات التي قام بها أحد عملاء مكتب التحقيقات الفيديرالي الأميركي في مالطه وهو لم يكن على علم بجميع زوايا التحقيق الذي أثبت فيما بعد أن القنبلة بالفعل دخلت الطائرة في مالطه.

*** كيف استطعت الوقوف على كل هذه التفاصيل؟ هل كان ذلك جزءاً من عملك؟**

... عندما تسلمت مسؤولية المكتب الليبي في جهاز الاستخبارات البريطاني MI5 كان جانب كبير من تفكيرنا مشغولاً بقضية لوكيربي وآثارها السياسية والحاجة الملحة للقبض على المتهمين الليبيين لتقديمهما إلى المحاكمة. كانت هناك أشياء تتم من وراء الكواليس في ما يخص الاستخبارات، واقتيدت الحكومة البريطانية إلى اتخاذ ذلك كقناة غير رسمية، وبالطبع كان الليبيون يحاولون طوال الوقت إقامة حوار يمكنهم من خلاله إجراء مفاوضات من نوع ما. وقد عُقد جانب من هذه الاجتماعات بفضل نفوذ أجهزة الاستخبارات في البلدين. وقد شغل ذلك جانباً كبيراً من حياتي لأن الليبيين في فترة من الفترات كانوا فائزين بالمعركة الدعائية، ولم يتضح الأمر إلا حين تفرغنا تماماً ودرسنا جميع الملابسات، وحين تمعنت مرةً أخرى في التورط الإيراني المزعوم لم أجد دليلاً على الإطلاق، وكل ما وجدته مجرد

شائعات ومعلومات من مصادر لا يعتمد عليها. ومن ثم ذهبت محاولات الليبيين لتضليل الأنظار سدى. وتنبغي الإشارة إلى أنهم كانوا منظمين، بل إنهم استعانوا بشركة متخصصة في العلاقات العامة في لندن اسمها GJW كلفتهم حوالى أربعة ملايين جنيه إسترليني في محاولة لإقناع الصحف وأعضاء مجلس العموم بأن ليبيا غير مسؤولة عن عملية لوكيربي، وفي الوقت نفسه لتشجيع التبادل التجاري بين ليبيا وبريطانيا كي تحقق الشركات البريطانية مكاسب تدفعها إلى ممارسة ضغوط على حكومتها لرفع العقوبات عن ليبيا.

* **هل يمكنك توضيح ذلك قليلاً؟ هل لديك أسماء محددة لأشخاص بأعينهم وشركات بأعينها؟**

– نعم، لديك مثلاً ديفيد استيل، الزعيم السابق لحزب الديمقراطيين الأحرار، الذي زار ليبيا في صيف ١٩٩٥ والتقى بالعقيد القذافي لمناقشة مسألة لوكيربي. وأيضاً تيدي تيلور، عضو مجلس النواب

عن حزب المحافظين، وهو في الوقت نفسه من كبار رجال الأعمال، زار ليبيا واجتمع بالعقيد القذافي وعاد من هناك لينشر رسالته.

* **من الواضح أن قضية لوكيربي من أعقد القضايا التي شهدها هذا القرن، سواء من الناحية السياسية أو الناحية الجنائية، فهل هناك جانب محدد بعينه بين كل هذه التفاصيل استرعى انتباهك دون غيره؟ ولماذا؟**

– لقد بدأ التحقيق كما تعلم قبل انضمامي إلى جهاز الاستخبارات، ولم يحدث الكثير بعد عام ١٩٩١ عندما صدر الأمر بإلقاء القبض على المقرحي وفحيمة. أما دوري أنا فكان يتلخص في متابعة كل تفاصيل التحقيقات واستيعابها من جميع النواحي، وكانت تلك مهمة طويلة وصعبة. وفي مثل هذه الحال لا يوجد شيء بعينه أهم من غيره، فأنت دائماً تحاول أن تبني صورة متكاملة للأحداث، ومن هذا المنطلق هناك الكثير من الأدلة التي تشير إلى ليبيا تحديداً. ولكن نقطة التحول كانت عندما

استطاعوا تحديد المكان الذي أتى منه موقّت التفجير، وهي المسألة التي استغرقت وقتاً طويلاً؛ إذ بدأ التحقيق مباشرةً على أثر وقوع الحادث عام ١٩٨٨ لكن الأمر استغرق حتى يونيو/حزيران ١٩٩٠ قبل أن تدلنا شظية من آثار الموقّت عثروا عليها في مكان الانفجار على أن هذا الموقّت قامت بتصنيعه شركة سويسرية اسمها ميبو MIBO يمتلكها شخصان اسمهما إدوين بوليه وأووين مويستر اعترفا بأنهما باعا عدداً من الموقتات بالفعل إلى ليبيا.

* **هل يمكن أن تكون أكثر دقة بخصوص هذه النقطة؟ ماذا تعني بـ«ليبيا»؟ إلى من تحديداً في ليبيا باعوها؟**

-- أحد أعضاء النظام الليبي قام بطلب الموقتات، لكن الذي استلمها كان عضواً آخر في النظام. وعندما قام المحققون بمقارنة البيانات الشخصية الخاصة بكل منهما في سجلات الأمن في بريطانيا والولايات المتحدة استطاعوا التأكد من هويتيهما.

* **وهل يمكن أن تقول لنا من هما؟**

-- نعم، أحدهما هو سعيد رشيد والآخر هو عز الدين الهنشيري، وكان معروفاً أن سعيد رشيد يعمل في القسم الهندسي في جهاز الاستخبارات الليبي. ويحاول البعض تقويض شهادة أصحاب الشركة السويسرية على أساس أن الشركة ربما تكون أيضاً قد أمدت أطرافاً آخرين بنفس النوع من الموقّتات، لكن الحقيقة أن هذه الشركة لم تقم إلا بتصنيع عشرين موقّتاً ذهبت كلها إلى ليبيا.

* **إلى أي مدى كان هناك تنسيق بين جهاز الاستخبارات البريطاني الداخلي MI5 وأجهزة استخبارات أخرى بخصوص قضية لوكيربي؟**

-- كان لدينا خطان متوازيان من التحقيق: فأولاً التحقيق الخاص بالأدلة وكان معنياً بجمع وتنظيم كافة المعلومات والقرائن التي يمكن الاعتماد عليها كأدلة في قاعة المحكمة، وثانياً كان هناك التحقيق الخاص بالمعلومات الاستخباراتية وكان معنياً بجمع

وتنظيم كافة المعلومات التي يمكن استخدامها في تقويم موقفنا أو موقف الحكومة. وكانت الشرطة الاسكتلندية تقود الخط الأول الخاص بالأدلة بحكم وقوع الانفجار فوق بلدة لوكيربي الاسكتلندية، يعاونها في ذلك مكتب التحقيقات الفيديرالي الأميركي FBI الذي تمركز عدد كبير من ضباطه في اسكتلندا، وبالمثل كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA ضالعة في التحقيقات. كذلك كان هناك دور للشرطة الألمانية بحكم أن الطائرة أقلعت من فرانكفورت، وللشرطة المالطية لأن الطائرة وصلت إلى فرانكفورت من مالطا. لقد كانت قضية ضخمة تطلبت أعلى درجات التنسيق الدولي بين أجهزة استخبارات وأجهزة شرطة، ولهذا وحده أصابت نجاحاً هائلاً.

* **وهل شمل هذا التنسيق أياً من أجهزة الاستخبارات في منطقة الشرق الأوسط؟**

– نعم، كان هناك دور للأردنيين؛ فقد كانت لديهم

معرفة بالقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وخاصة الخلية التي ألقي القبض عليها في فرانكفورت في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٨، وقد أمدنا الأردنيون بمعلومات تقنية عن معدات تصنيع القنابل ساعدت على درء الشبهات بعيداً عن القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

* **كيف علم الأردنيون بذلك؟**

– كانت لديهم مصادرهم، ولا أدري شيئاً عن هذه المصادر.

* **هل اتصل الأردنيون بجهاز الاستخبارات البريطاني أم أن العكس هو الذي حدث؟**

– أعتقد أن جهاز الاستخبارات البريطاني MI5 هو الذي اتصل بهم.

* **وكيف إذاً علم جهاز الاستخبارات البريطاني بأن لدى الأردنيين شيئاً يمكن أن يضيف للقضية؟**

– ما يحدث عادةً أنك تأتي في سياق التحقيق بشخص ما قد يكون مثلاً أردنياً أو له صلات بالأردنيين، وبناءً على ذلك تتصل بالأردن لتتأكد مما إذا كان لديهم أي معلومات إضافية بخصوص هذا الشخص لا يمانعون في اطلاعنا عليها.

* **وهل كانت للموساد يد من قريب أو من بعيد في ذلك؟**

– لا، لا أعتقد ذلك.

* **من واقع رئاستك للقسم الليبي في جهاز الاستخبارات البريطاني الداخلي MI5 هل حاولت دفع التحقيق من خلال معلومات قد تكون استخلصتها من أوساط المعارضة الليبية في لندن؟**

– لا، لقد كنا دائماً نتشكك في المعلومات الصادرة عن المعارضة الليبية بشأن قضية لوكيربي، لأن لهم مصلحة بطبيعة الحال في تشويه صورة العقيد القذافي، ولهذا لم نؤخذ بشهادتهم. وأذكر على سبيل المثال حادث مقتل المنشق الليبي علي أبو زيد

أواخر عام ١٩٩٥ الذي حاول بعض المعارضين استغلاله فاتهموا النظام بـ«إخراسه» ودعوا إلى ثورة في ليبيا، ولكننا حين حققنا في الحادث، على صعيد الأدلة وعلى صعيد الاستخبارات، لم نجد أي دليل يدعم هذه النظرية.

* **ما هو إحساسك العام الآن؟ كيف تتوقع أن تنتهي المحاكمة؟ وهل تعتقد حقاً أن هناك صفقة وراء تسليم المتهمين الليبيين؟**

– لست أدري، وإن كان احتمال ذلك بلا شك يفسر إقدام العقيد الليبي على تسليمهما، وأعتقد أنه في حال إدانتهما سيحصل كل منهما على أربعين إلى خمس وأربعين سنة من السجن. الحالة الوحيدة التي يمكن مقارنتها بهذه الحالة هي حالة السوري هنداوي الذي وضع قنبلة في حقيبة صديقته في إحدى رحلات شركة الطيران الإسرائيلية «العال» قبل طيرانها من لندن في أواخر الثمانينات. ورغم أن القنبلة لم تنفجر فقد أدين وحكم عليه بالسجن لمدة خمس وأربعين سنة.

* **ديفيد، دعني أنتقل معك إلى موضوع آخر، ولكني أسألك أولاً وسط ذلك كله: ما الذي يمكن أن يصيب عميل الاستخبارات بأزمة ضمير؟**

– سأقول لك شيئاً؛ إننا جميعاً بشر، وقد كنت أعلم مثلاً بمؤامرة اغتيال القذافي. كنت أعلم أن أموال دافع الضرائب البريطاني استخدمت لتمويل هجوم كانت نتيجته الفشل ومقتل أبرياء على هامشه. يقول لي البعض: «إنهم ليسيون على أية حال»، ولكنهم أناس مثلي ومثلك ماتوا بسبب ميزانية رصدتها الدولة البريطانية، وهذا هو الخطأ بعينه. وعندما دار ذلك في نفسي وجدت أنني لا أستطيع التعايش مع ضميري بعد اليوم. إنني أريد أن أزحزح هذا الثقل عن ضميري وأحكي لأحد عنه وأحاول تغيير شيء ما.

* **نريد أن نستمع إليك؛ فلماذا لا تحكي لنا عن هذا الذي يثقل ضميرك؟**

– إن لدينا مشاكل معقدة في مؤامرة اغتيال العقيد القذافي في ما يتعلق بأسلوب التفكير البريطاني؛ إذ إن

روبين كوك (وزير الخارجية البريطاني) وصف ما قلته يوماً ما بأنه «خيال فانتازيا». وإذا كان ما قلته حقاً خيالاً لماذا لم يسمحوا إذاً بنشره؟ ليس هناك من خطر على الأمن العام في نشر القصص الخيالية على أية حال، أليس كذلك؟ كان يمكنهم أن يقولوا: «حسناً، دعونا نستمع إلى ما يقوله ديفيد شيلر»، كان يمكنهم أن ينشروه ثم كان يمكنهم بعد ذلك أن يقولوا: «إنه غثاء في هراء». لكنهم لم يفعلوا ذلك، بل على العكس بذلوا قصارى جهدهم لمنعي من الكلام، وجاءت الفرصة الوحيدة للنشر عن طريق الولايات المتحدة الأميركية عندما قامت صحيفة «نيويورك تايمز» بنشر بعض المعلومات عن مؤامرة اغتيال القذافي. وأمام ذلك لم تستطع الحكومة البريطانية أن تفعل شيئاً؛ إذ إن القضاء اعتبر محاولة فرض الرقابة على ما ينشر خارج البلاد «تقييداً غير معقول لحرية التعبير» وقد تأكد ذلك أثناء النظر في قضية ضابط استخبارات سابق انشق في السبعينات ونشر كتاباً في الخارج اسمه «صائد الجواسيس»

حاولت الحكومة البريطانية منعه من التداول. وبناءً على ذلك قامت أيضاً صحيفة «الغارديان» البريطانية بنقل جانب من المقتطفات، ثم انتشرت المسألة، وقام تليفزيون هيئة الإذاعة البريطانية BBC بإعداد حلقة من برنامج «بانوراما» فدخلت معها الحكومة في مفاوضات ليومين كاملين حول محتوى البرنامج. فهل يُعقل مع كل هذا أنهم ينتظرون من الناس أن يصدقوهم حين يصفون ما أقوله بأنه خيال؟

* **ديفيد، نريد منك الآن تفاصيل أكثر عن محاولة اغتيال العقيد القذافي، قل لنا أولاً كيف علمت بها في المقام الأول، وما مدى مصداقية مصدرك؟**

– ما حدث أنني كنت في جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 أعمل عن قرب مع زملائي في جهاز الاستخبارات الخارجي MI6 رغم أنه لم يكن هناك أسلوب منظم لتبادل المعلومات وتنسيق الاستراتيجيات وتوزيع المهام. كانت لدينا اجتماعات رسمية، وكانت لدينا قوائم رسمية

بأسماء أشخاص نحاول تحنيدهم، وكنا نلتقي لمناقشة مدى التقدم الذي أحرزه كل منا، ومن ثم كانت لديّ فرصة أكبر من تلك التي كانت متاحة لبقية زملائي في الجهاز الداخلي MI5 للاحتكاك الدائم بضباط الجهاز الخارجي MI6 وتكونت لدينا بالتالي مساحة من الثقة المتبادلة. وفي يوم من الأيام جاء أحدهم من MI6 لزيارتي في MI5، وكان ذلك في صيف ١٩٩٥، وقال لي إن لدينا «طارقاً» – والطارق walk in في لغة الاستخبارات هو الشخص الذي يأتيك متطوعاً بتقديم خدماته – قال إن لدينا طارقاً دخل إلى إحدى سفاراتنا في الشرق الأوسط، السفارة البريطانية في تونس، وقال لنا هذا الطارق إننا لو أعطيناه بعض المال سيقوم بتمويل عملية لإطاحة العقيد القذافي عن طريق اغتياله. أنت تعلم أن موقف القذافي في ليبيا فريد في نوعه؛ إذ إن قبضته على الأمور في ليبيا أقوى من قبضة صدام حسين على الأمور في العراق. ولهذا فإن تفكير جهاز الاستخبارات الخارجي MI6 تلخص في التالي:

«بمجرد التخلص من القذافي نستطيع تثبيت أحد من رجالنا مكانه ومن ثم نستطيع تقديم الليبيين المتهمين في قضية لوكيربي إلى المحاكمة» بناءً على أن للجهاز روابط قوية بالمعارضة الليبية. وفي هذه الحال، إذا لم يستطع الجهاز التفاخر باغتيال القذافي، يستطيع على الأقل التفاخر بتثبيت رجل مكانه يكون على استعداد للتعاون مع الحكومة البريطانية. وما حدث بعد ذلك هو أن هذا الضابط الذي زارني من MI6، ورقمه الشفري هو PT16B، دبر المبلغ وذهب لمقابلة ذلك العميل وتحدث معه في التفاصيل وأعطاه تحت الحساب مبلغ ٣٠ ألف جنيه إسترليني، وعلى مدى الأشهر التالية.....

* **عفواً، قبل أن تمضي في سرد القصة، لقد لاحظت أنك كنت تتحدث في البداية عن «طارق».. شخص تطوع بتقديم خدماته، ولكنك تسميه الآن «عميلاً»، فمتى بدأتم بتسميته عميلاً؟**

– نعم، إن هؤلاء الذين يعملون داخل جهاز

الاستخبارات يسمون ضباطاً، أما هؤلاء الذين يتم تجنيدهم يسمون عملاء. والغريب أن هذا الشخص لم يكن عميلاً يُعتمد عليه في عرفنا، وبمجرد أن وطأت قدماه أرض سفارة لنا عارضاً خدماته وجد آذاناً صاغية ومبلغ ٣٠ ألف جنيه إسترليني تحت الحساب. لم يكن يقول إنه سيقود جناحاً من الجيش، بل كان يزعم أنه سيقود جماعة إسلامية متطرفة لتنفيذ الهجوم.

* **هل كان هو نفسه ينتمي لجماعة بعينها في ذلك الوقت؟**

لا، لم يكن هو نفسه إسلامياً، ولكن في ذلك الوقت كان هناك كثير من القلق في ليبيا وفسيفساء من الجماعات الإسلامية كان بعضها يتخذ من لندن مركزاً وكان لديه الهدف نفسه. لم يكونوا منظمين ولكنهم جميعاً كانوا يلتقون حول هدف واحد هو إقامة دولة إسلامية في ليبيا، دولة إسلامية بحق على عكس «الطريق الثالثة» للعقيد القذافي أو «الكتاب الأخضر».

* **عفواً للمقاطعة، ماذا حدث بعد ذلك؟**

– ما حدث أنه نشأ الموقف التالي: هذا الشخص الذي يقول إنه يقود هؤلاء المتطرفين الإسلاميين يتم إعطاؤه مبلغ ٣٠ ألف جنيه إسترليني من أموال دافع الضرائب البريطاني لتنفيذ هذا «الشيء»، وبعد ذلك يصل إلى جهاز الاستخبارات الخارجي MI6 هذا التقرير الذي رأيته بعيني، كما رأته الحكومة أيضاً، وكان أشبه بـ«قائمة تسوّق» يطلب فيها هذا الشخص إمداده بسيارات جيب وبنادق ومتفجرات وعدد من الخيام يقول إنهم يحتاجون إليها لتنفيذ الهجوم. وقد تمت الموافقة على ذلك في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥. وفي أعقاب ذلك التقى الضابط PT16B بالعميل المذكور في مناسبتين أخريين أو ثلاث، وفي كل مرة كان يعطيه مبلغاً إضافياً من المال حتى بلغ إجمالي المبلغ حوالى ١٢٠ ألف جنيه إسترليني. كان انطباعي في البداية أن ذلك أقرب إلى كونه «لعب عيال». كان ضباط من الجهاز الخارجي MI6 يأتونني بأفكار جنونية تقرأ المواقف

المختلفة بصورة خاطئة، كانوا يقولون لي يوماً ما: «استعد لقراءة صفحة الغلاف، القذافي سيسلم المتهمين في قضية لوكيربي»، وأنا أتحدث هنا عن عام ١٩٩٤، يؤكدون في كل مرة أنهم واثقون من مصادرهم أن ذلك سيتم في غضون أسبوع مثلاً. حدث ذلك كثيراً وفي كل مرة يشعرون بالخجل. ومن هنا كان لديّ كثير من الشك في رواية الضابط PT16B بناءً على فكرتي عن MI6 من حيث إنهم كثيراً ما يبدأون عملية ما ثم لا يكملونها. ورغم ذلك قمت بإبلاغ رؤسائي في جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 بتفاصيل ما قاله لي ضابط MI6.

* **هل كان الضابط PT16B مضطراً للتنسيق معك بخصوص هذا الأمر؟ أم أنه تطوع بوضعك في الصورة؟**

– لم يكن مضطراً، بل تطوع بإخباري، وأعتقد أنه في الظروف العادية لم يكن ليخبرني، وإنما لأننا عملنا معاً عن قرب نقل لي كل التفاصيل. وعلى أية حال هدأ الأمر لفترة حتى حسبت أنه انتهى كغيره من

أمور مشابهة؛ ويوماً ما كنت أقوم بمراجعة بعض التقارير الاستخبارية عن الأوضاع في ليبيا، وصلتنا من مصادر فنية مختلفة، عندما تعلقت عيناي بتقرير يتحدث عن هجوم على موكب من السيارات في مدينة «سرت» في ليبيا، وكان ملخص التقرير أن حشداً من الناس كان يهتف بحياة العقيد القذافي فيما كان موكبه يمر بهم، وأن هذه الجماعة كانت قد وضعت قنبلة أسفل إحدى السيارات.....

* **أي جماعة؟**

– الجماعة التي يقودها هذا الشخص، اسمه الشفري «توم نورث»، الرجل الذي حصل على الميزانية، «الطارق»....

* **وهل نعرف اسمه الحقيقي؟**

– لست أعرف اسمه، لا، ولكن الذي حدث أن هذه الجماعة ذهبت إلى هناك ووضعت قنبلة أسفل السيارة الخطأ، ومن ثم تسبب هذا في فوضى عندما

انفجرت القنبلة وقتلت مدنيين أبرياء. أمعنت النظر في التقرير الذي لم يذكر أسماء محددة، ولكنني أدركت لأول وهلة أن تلك كانت محاولة لاغتيال القذافي، ولكن أول رد فعل داخلي كان الاستغراب؛ فرغم أن ليبيا لا تتمتع بكثير من الاستقرار فإن محاولات الاغتيال ليست بمثل هذا الانتشار. ومن ثم، عندما التقيت به مرةً أخرى، قلت للضابط PT163: «بالمناسبة، لقد رأيت هذا التقرير الذي يتحدث عن محاولة الاغتيال، أكان هذا رجلك؟»، فقال لي: «نعم، لقد كان هذا رجلي».

* **هل قُتل في هذا الهجوم أحد من منفذي العملية؟**

– نعم، قُتل بعض من أعضاء الجماعة الإسلامية المتطرفة، وإن كان العميل «توم نورث» نجا بحياته.

* **وهل هذه هي الجماعة المسماة «الجماعة الإسلامية المقاتلة»؟**

– نعم أعتقد أنها كانت هذه الجماعة؛ أعتقد من

تحقيقات أطراف أخرى أن هذه هي الجماعة الأكثر احتمالاً، وإن كنت لست متأكداً تماماً.

* **هل حاول جهاز الاستخبارات الخارجي MI6 ، أو الداخلي MI5، الاتصال بشكل أو بآخر، في مرحلة أو أخرى، بزعيم الجماعة الإسلامية المقاتلة «أبو عبدالله الصادق»؟**

- لا أعلم ذلك بالتفصيل، ولكن MI6 بالتأكيد كانت لديها صلات وثيقة بكل المعارضين الليبيين الذين كان متاحاً لبعضهم حرية الحركة من ليبيا وإليها، وكانوا يستفيدون منهم إلى حد بعيد خاصةً أنهم حريصون على تثبيت نفوذهم تحسباً لاحتمال موت القذافي؛ فإذا كان لديهم رجالهم هناك يستطيعون عندئذ تثبيت أحدهم في السلطة، وسيكون ذلك من وجهة نظرهم إعادة بناء لعلاقات ودية مع الغرب.

* **هل يمكن لنا إذاً أن نقول إنه كان هناك حكم داخل الاستخبارات البريطانية بأن العقيد القذافي ينبغي أن يموت؟**

- بالتأكيد من وجهة نظر جهاز الاستخبارات الخارجي MI6، فرغم أن الخطة جاءت مبدئياً من هذا العميل «توم نورث» فإنه لم يكن ليستطيع البدء في تنفيذها من دون تمويل جهاز الاستخبارات البريطاني؛ وبناءً على ذلك كان جهاز MI6 يعلم تماماً كنه الأمر الذي كان على وشك أن يصبح متورطاً فيه. لقد أعطوا مالاً لشخص لم تكن لديه السبل بهدف تنفيذ الهجوم. وإذا تناولت ذلك من وجهة نظر قانونية لعلمت أنك حين تساعد شخصاً ما بالمال أو بغيره من تسهيلات على القيام بجريمة ما فأنت أيضاً ضالع في الجريمة بالقدر نفسه.

* **وهل يمكن لنا إذاً أن نقول، بناءً على ذلك، إن الاستخبارات البريطانية كانت تقوم، وهي مدركة تماماً، بتمويل وتجهيز أعضاء في المعارضة الليبية لهدف محدد هو اغتيال العقيد القذافي؟**

- نعم، بكل تأكيد، والشيء المثير هنا أن برنامج «بانوراما» الذي بثه تليفزيون هيئة الإذاعة

البريطانية BBC آنذاك استخلص من تحقيقاته أن جهاز الاستخبارات الخارجي MI6 لم يحصل على ترخيص مسبق من المسؤولين السياسيين لتنفيذ هذا الهجوم. إن القانون يفرض على جهاز الاستخبارات ضرورة الحصول على مثل هذا الترخيص خاصةً إذا كان الأمر ينطوي على احتمال التأثير على استقرار العالم. يفرض عليهم القانون ضرورة الحصول على موافقة وزير الخارجية على الأقل حتى تكون لديهم حصانة إذا وقع شيء ما فيما بعد. ولكن ذلك لم يحدث؛ وحين تقول الحكومة إنني كسرت القانون بإفشائي بعض الأسرار فلتنظر إذن إلى جهاز MI6 الذي كسر القانون في أمر أخطر بكثير أدى في النهاية إلى مقتل أبرياء.

* **إلى أي مدى أنت متأكد من أن ذلك لم يحدث، أعني أن جهاز MI6 لم يستشر الحكومة مسبقاً في أمر محاولة الاغتيال؟**

– المشكلة أن الضابط PT16B قال لي إنه أخبر

الحكومة، ولكنه كان ليقول ذلك على أية حال؛ لأنه إذا قال لي «إننا نقوم بمثل هذا الهجوم من دون علم وزير الخارجية» فهو يعلم أن الشكوك ستثور داخلي وأنني سأفعل شيئاً إزاء ذلك. لقد أكد لي طول الوقت أن وزير الخارجية على علم تام بهذا، ومن ثم قلت لنفسي «من أنا حتى أناقش حكم وزير الخارجية؟!» خاصةً أنني تعلمت من واقع عملي في جهاز الاستخبارات الداخلي MI5 أن من يخرج عن القطيع لا يُكافأ. إننا عادةً نترك الأمور على علاتها، ورغم ذلك قمت بإبلاغ رؤسائي بما كان يحدث، ومن ثم كان الأمر في أيديهم.

* **معنى ذلك أنك افترضت دائماً أن وزير الخارجية كان على علم بما يحدث، لكنه في الواقع لم يكن على علم؟**

– لا أعتقد أنه كان على علم، لا. وقد أثبت برنامج «بانوراما» الذي بثه تليفزيون BBC من خلال مصادر داخل وزارة الخارجية أن الوزير نفسه لم يكن على علم. بل إن ذلك تأكد على نطاق واسع من جانب

الحكومة التي قالت أيضاً إنه لا يوجد دليل على وجود مؤامرة تمت الموافقة عليها رسمياً. لقد قالوا ذلك بأنفسهم، وهو ما يفتح المجال لهذا الشيء الجديد: أن جهاز الاستخبارات الخارجي MI6 يتصرف بنفسه خارج نطاق السيطرة، وهنا تكمن الأخطار الحقيقية؛ فحتى لو تناولنا محاولة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA اغتيال كاسترو سنجد أنهم أدركوا أن الاغتيال قد لا يكون في صالحهم؛ فرغم أن لديك زعيماً كالعقيد القذافي لا يقبله الغرب فأنت لا تضمن أن خلفه سيكون بأفضل منه. إنك في مثل هذه الحال يمكن أن تخلق قدراً هائلاً من عدم الاستقرار في منطقة بالفعل غير مستقرة مثل شمال إفريقيا حيث يتصاعد الخطر الإسلامي المتطرف. لقد أخذ جهاز الاستخبارات الخارجي MI6 على عاتقه مهمة تحديد السياسة الخارجية البريطانية التي من المفترض أنها مسؤولية نواب الشعب المنتخبين والحكومة.

* **هل حدث قبل ذلك أن جهاز الاستخبارات الخارجي**

MI6، أو الداخلي MI5، تصرف بشكل مستقل من دون استشارة الحكومة بشأن أي عملية من العمليات؟

لا أعلم عن ذلك؛ فلم أكن ضالعاً في كل العمليات ولا أدري تماماً ما يحدث في MI6. أما MI5 فبالتأكيد يخبرون الحكومة بعملياتهم. هناك سبب وحيد قد يدفعهم إلى عدم إخبار الحكومة وهو أن تكون العملية قليلة الأهمية، وكثير من العمليات من هذا المستوى على أية حال.

* **إنني أسألك هذا في ضوء رد فعل وزير الخارجية، روبين كوك، عندما علم بالأمر فقال بالحرف: «إن تلك العملية لم تتم الموافقة عليها رسمياً»، فماذا تفهم من هذا الكلام؟**

– ما يعنيه هو أنه لا يوجد دليل على وجود مؤامرة وافقت عليها الحكومة بصورة رسمية، وهو ما يفتح علبة الديدان التي تقول: بما أن الحكومة لم تصرح بذلك فلا بد أن جهاز الاستخبارات الخارجي MI6 كان يتصرف خارج نطاق السيطرة، وهو ما يشكل خطراً على الديمقراطية؛ فليس من شأن

الاستخبارات أن تقرر ما هو في صالح بريطانيا العظمى. إن هذا من شأن المسؤولين المنتخبين الذين هم بدورهم مسؤولون أمام البرلمان والناخبين.

* **حين يصل الأمر داخلياً إلى حد أن جهاز استخبارات يعتمد مثل هذه العملية بمثل هذه الضخامة كاغتيال رئيس دولة من دون استشارة الحكومة والدوائر السياسية التي من المفترض أنها تحاسبه على أية حال، وأنت تقول إن في ذلك إشارة إلى خروج الأمر عن نطاق السيطرة، ألا يعطيك هذا انطباعاً عن وقوع مثل هذا الأمر في الماضي؟**

— لا أعلم أي شيء عن عمليات أخرى، ولكنني أضيف أنني لم أعمل مع جهاز الاستخبارات الخارجي MI6 سوى لحوالى عامين، ولم يكن من المحتمل أن أوضع في الصورة عادةً بالنسبة لمثل هذه الأمور. إن الغريب في الواقع هو أن علاقاتي ببعض أعضاء MI6 كانت وثيقة، ولكنني لا أعلم عن مؤامرات أخرى كهذه.

* **لو تناولنا العملية نفسها. تقول بناءً على المعلومات التي توفرت بين يديك إنها وقعت في مدينة «سرت»...**

— نعم، في فبراير/شباط أو مارس/آذار ١٩٩٦: لا أذكر على وجه الدقة.

* **احك لنا مزيداً من تفاصيل العملية نفسها.**

ليس لدي الكثير كي أضيفه إلى ما قلته بالفعل؛ فأنا لم أعلم بمؤامرة الاغتيال نفسها من العميل «توم نورث» وإنما من مصادر فنية أخرى. أكثر من تقرير، أذكر منها على الأقل اثنين، وربما ثلاثة، من مصادر مختلفة تحدثت جميعها عن محاولة الاغتيال.

* **ولكن بعض التقارير تقول إن شيئاً لم يحدث في ليبيا في ذلك الوقت الذي تتحدث عنه، أي فبراير/مارس ١٩٩٦، وإن كان هناك شيء آخر وقع في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه. فكيف تقارن بين هذه التقارير المتضاربة؟**

— حسناً، إن حادثة نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦ كانت حادثة مختلفة تماماً. وعلى حد علمي استطاع هؤلاء الذين حققوا في الأمر أن يفصلوا بين الحادثتين

اعتماداً على مصادر مختلفة. إن إحدى مشاكل ليبيا أنه لا توجد تغطية إعلامية في الغرب لكل ما يحدث داخلها، ولكن بمجرد إعلاني عن المؤامرة قام المحققون باستقصاء الأمر وتأكدوا من وقوع الحادث. أنا أعلم أن أول رد فعل على حديثي هو أن البعض حاول تقويض مصداقيتي بالزعم أنه لا يوجد سجل لهذه العملية، ولكنني أتحدث عما أعرف وعما رأيته بنفسي، وإذا كانت الحكومة جادة فلتحاسب جهاز الاستخبارات ولتحقق في الأمر بدلاً من غض النظر ومحاولة تقويض قصتي.

* **ديفيد: هل لديك رسالة أخيرة ربما للحكومة البريطانية أو العقيد الليبي أو أي طرف آخر؟**

– نعم، أريد أن أقول للحكومة البريطانية إن الوقت حان كي تتعقل هذا الأمر وأن نلتف حول طاولة ونتحاور كي أستطيع العودة إلى بلادي؛ فليس من المقبول على الإطلاق أن يعيش شخص مثلي في المنفى في أوروبا الغربية في مثل هذه الظروف. إن

الحكومة البريطانية تصر على تقديمي للمحاكمة بحجة أنني كسرت القانون فيما كسر آخرون في جهاز MI6 القانون ولا تحاول الحكومة تقديمهم للمحاكمة، ولهذا فقد حان الوقت بالفعل لوضع حد لكل هذا الجنون. وأود أخيراً أن أعبر عن أسفي العميق للعقيد القذافي عن تصرفات بلادي؛ فأنا أعتقد أن من غير المقبول أن تقوم حكومة بتمويل محاولة لاغتيال رئيس دولة أجنبية وعلى هامشها تقتل مدنيين. ولو كان الأمر معكوساً، لو دفع الليبيون للجيش الجمهوري الأيرلندي لقتل طوني بلير في لندن فقتلوا أناساً في الشارع لأدركت كيف يكون ذلك بشعاً وكيف يكون غير مقبول.

ملحق الصور والمستندات

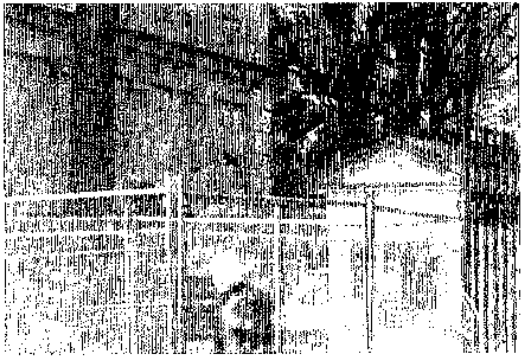

مقر السفارة الإسرائيلية في لندن.

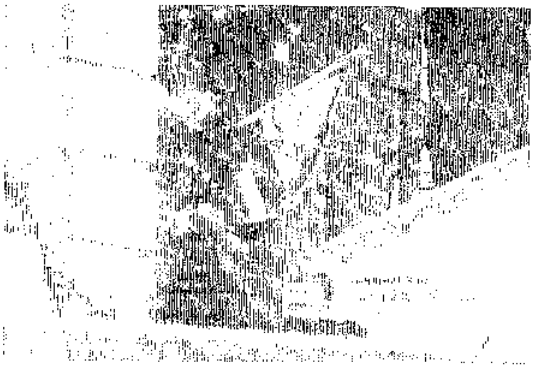

ديفيد شيلر يشرح لصديقه آي ميشون كيف قبضت الشرطة الفرنسية عليه في بهو أحد فنادق باريس.

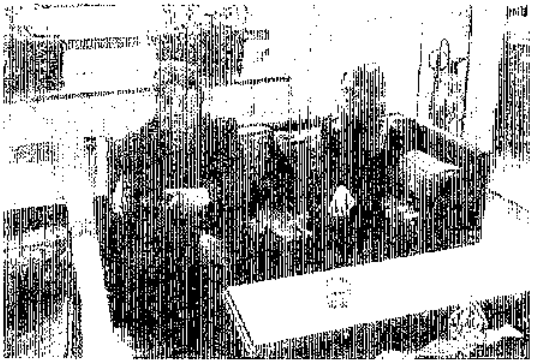

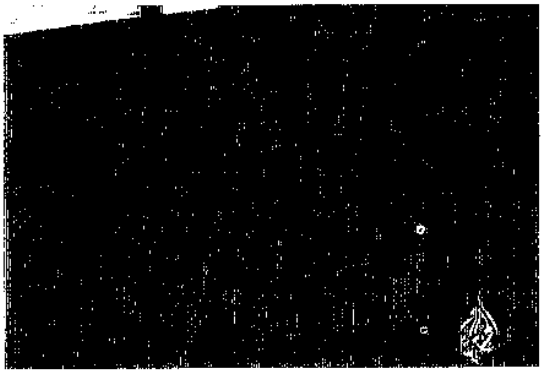

سجن «لاسونتيه» في باريس حيث تم اعتقال ديفيد شيلر.

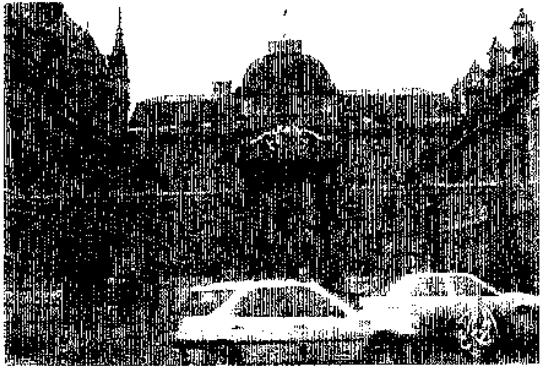

قصر العدالة في باريس حيث حوكم ديفيد شيلر.

ديفيد شيلر لحظة مغادرته سجن لاسونتيه.

ديفيد شيلر في أحضان أخويه بعد خروجه من سجن لاسونتيه

ديفيد شيلر مع شقيقه فيليب عقب خروجه من السجن.

ديفيد شيلر و صديقته آني ميلون مع يسري فوده في أحد مقاهي باريس.

ديفيد شيلر يكشف النقاب عن أسرار جهاز الاستخبارات البريطاني أمام كاميرا قناة الجزيرة.

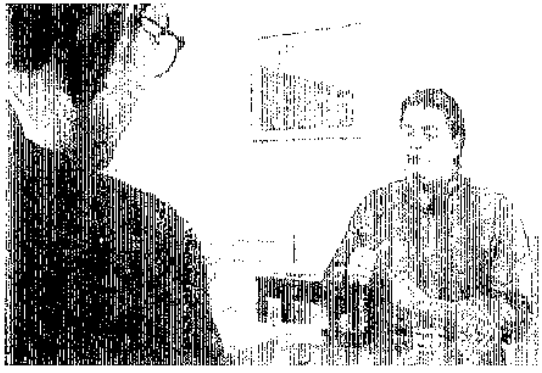

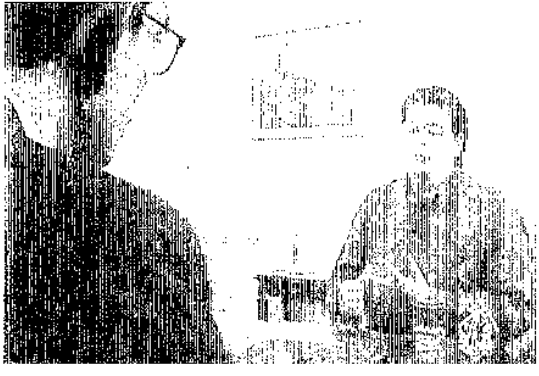

ديفيد شيلر وصديقته آني ميشون في شارع الشانزليزيه في باريس.

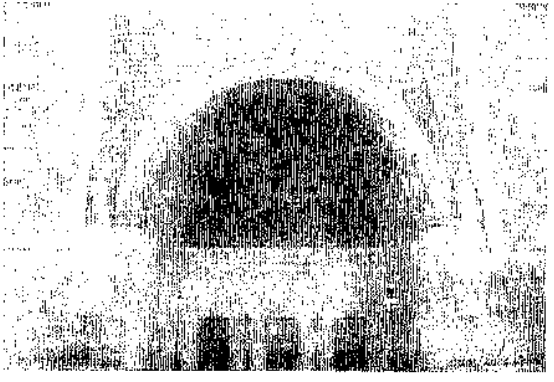

مبنى جهاز الاستخبارات البريطاني حيث عمل ديفيد شيلر.

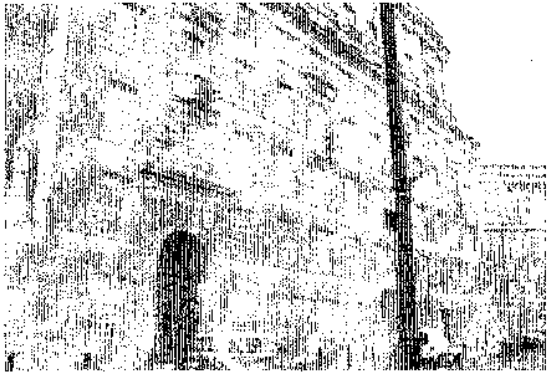

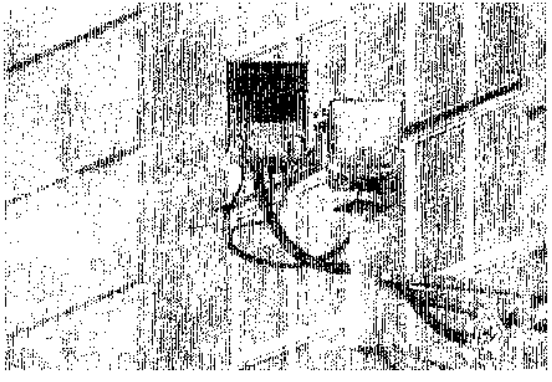

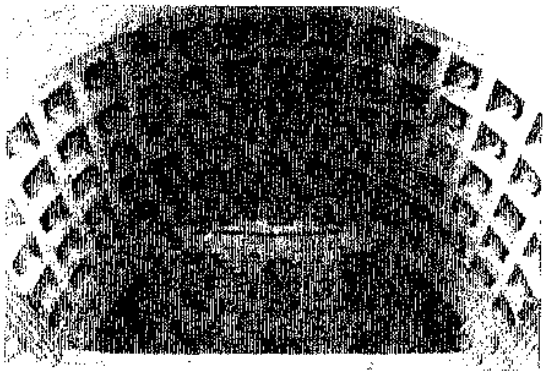

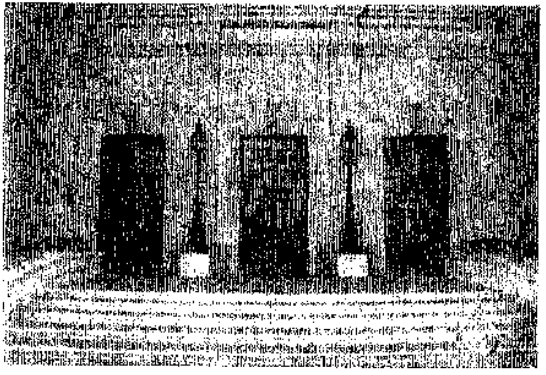

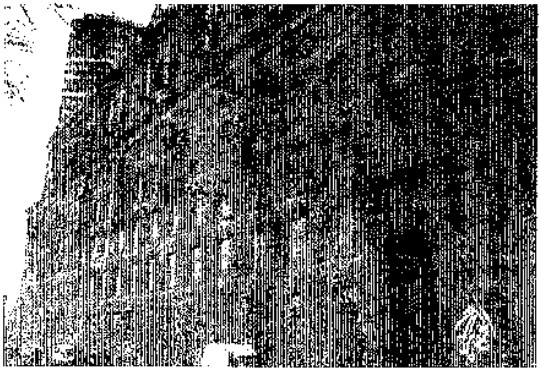

الصحفي نِك فيلدينغ ساعد ديفيد شيرر على الهرب من بريطانيا.

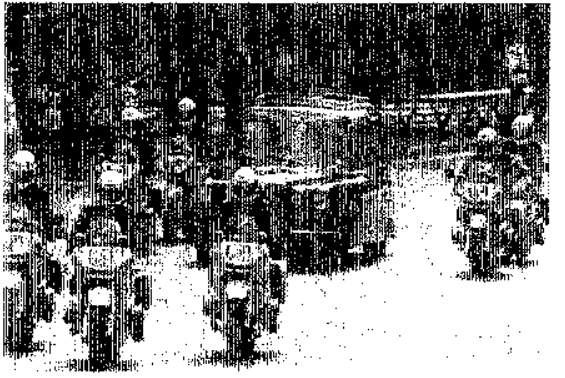

تشييع جنازة الأميرة ديانا في شوارع لندن ١٩٩٧.

المطالبون بحرية سمر وجواد يتظاهرون أمام إحدى محاكم لندن.

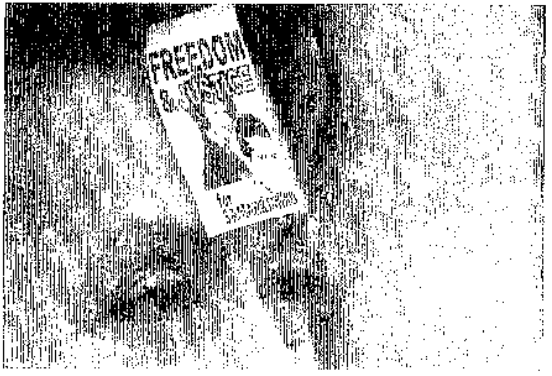

رالف العلمي لا تمل من الدفاع عن توأمها سمر.

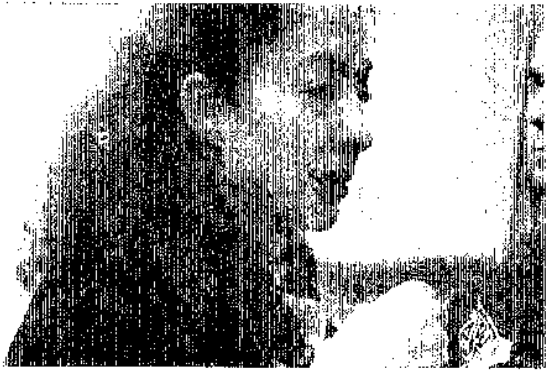

العقيد القذافي يشير إلى شهادة ديفيد شيلر حول المحاولة الفاشلة لاغتياله.

صور عرضها التليفزيون الليبي لما قيل إنه محاولة لاغتيال العقيد القذافي

سـرّي للغايـة

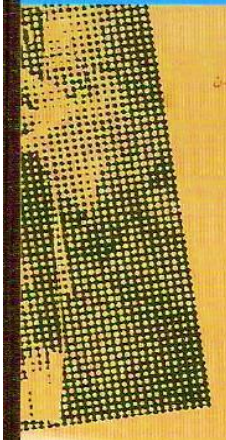

العميل الهارب

خلفيات محاولة اغتيال القذافي وانفجار السفارة الأسرائيلية في لندن

«مهما كان رأيي تجاه بعض البرامج التي تقدمها قناة الجزيرة، فإنني أعترف بأن هذا البرنامج عمل فني هزيل في غاية الروعة والمصداقية، يستحق الإعجاب والتقدير والشكر».

جلال دويدار، جريدة «الأخبار»

«لقد مل المشاهد العربي من القنوات التليفزيونية التي تضحك على عقله، لكن مبادرة الصحافي يسري فوده تعيد إلى المشاهد احترامه لذاته، وتدعو الآخرين إلى اقتناء دروب العمل الصحافي التليفزيوني الحقيقي».

نبيهة وطفي، جريدة «الشرق الأوسط»

«اكتسب يسري فوده شعبيته بفضل جرأته على تناول الصعب، ولقد اهتز الضمير المصري والعربي أمام هذه الحقائق التي كشف عنها هذا الصحفي لأول مرة بالأدلة الدامغة».

مصطفى بكري، جريدة «الأسبوع»

«هذا البرنامج، وفق معايير العمل التليفزيوني المتفق عليها، يضع شامخاً في مقدمة الأعمال التليفزيونية العربية، بل إن له أن يحتل مكانة متقدمة بين الأعمال الغربية المشابهة».

د. حلمي عبد ربه، جريدة «القدس العربي»

«لقد طعننا يسري فوده في ظهورنا، وأسال من عيوننا دمعاً متحجراً. وأعطانا درساً إعلامياً ليتنا نستوعبه، وإذا أراد عبد الرحمن حافظ أن يشاهد البرنامج هأنا على استعداد لإمداده نسخة فوراً ليعرف الفارق بين يسري فوده والآخرين».

أحمد كمال الدين، جريدة «الوطن»

«شكراً كثيراً للإعلامي يسري فوده».

أحمد رجب، جريدة «الأهرام»

ISBN 9953-14-034-0

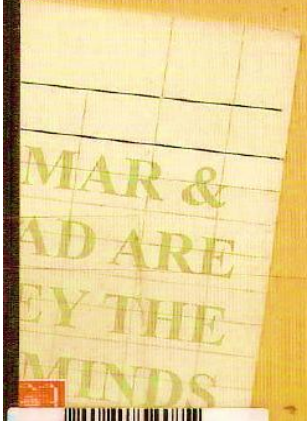

00074215

للمزيد من الكتب يرجى زيارتنا على هذا المنتدى

montadaali.ahlamontada.com

مع تحياتي : علي مولا